كوردستان ودوامة الحرب

كوردستان ودوامة الحرب

تأليف

محمد احسان

دار ئاراس

للطباعة والنشر

السلسلة الثقافية

صاحب الامتياز: شوكت شيخ يزدين

رئيس التحرير: بدران احمد حبيب

***

العنوان: كوردستان ودوامة الحرب

تأليف: محمد احسان

من منشورات دار ئاراس رقم: 2 4

تصميم: قاسم قادر

الطبعة الأولى: اربيل – كوردستان 2 0 0 0

رقم الإيداع في مكتبة المديرية العامة للثقافة والفنون – اربيل 376 لسنة 2000

مطبعة وزارة التربية – اربيل

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئک هم الفائزون...﴾

(صدق الله العظيم)

المحتويات

شكر وتقدير 11

مقدمة الطبعة الثانية 13

الفصل الأول

منشأ المسألة الكوردية 19

– الكورد ومعاهدة سيفر 22

– الدولة العراقية وردود الفعل الكوردية 25

– البارزاني والحركة القومية الكوردية 30

– الجمهورية العراقية والمسألة الكوردية 35

الفصل الثاني

البعث العراقي والقضية الكوردية 41

– المسألة الكوردية وحركة 8 شباط (فبراير) 1968 41

– المسألة الكوردية وحكم الأخوين عارف 43

– عودة البعث 46

– الكورد والحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988) 52

الفصل الثالث

قرار مجلس الأمن 688 63

– التمهيد 63

– الأبعاد السياسية والقانونية والإنسانية للقرار 688 66

– خلفية القرار 70

– تفسير القرار 72

الفصل الرابع

– مشاهد لما بعد حرب الخليج 77

– حكومة أقليم كوردستان (1992 – 1996) 85

الفصل الخامس

النزاع الداخلي (الكوردي – الكوردي) ومؤثراته 93

– دور الجيوبولتيك 93

– التنسيق الإقليمي 100

– حرب الداخل – حرب الخارج 104

الفصل السادس

تنازع النفوذ الإقليمي والدولي 111

– النفوذ التركي 111

– النفوذ الإيراني 123

– الدور الأمريكي في المسألة الكوردية 133

– الدور السوري في المسألة الكوردية 139

– الدور المصري في المسألة الكوردية 142

الفصل السابع

– المسألة الكوردية في العراق والفيدرالية 151

– حق تقرير المصير بين التقييد والإطلاق! 154

– الفيدرالية: اتحاد أم انفصال؟ 157

الفصل الثامن

الملاحق 161

- الملحق رقم (1) 163

رسائل الشيخ عبيدالله النهري الى الدكتور كوجران

- الملحق رقم (2) 169

تعهدات الدولة العراقية إلى عصبة الأمم

كما أملتها اللجنة الخاصة التي ألفها المجلس

بقراره المتخذ في 28 من كانون الثاني 1932

- الملحق رقم (3) 175

بيان 11 آذار (مارس) 1970.

- الملحق رقم (4) 187

قانون الحكم الذاتي لعام 1974.

- الملحق رقم (5) 201

اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران.

- الملحق رقم (6) 205

مشروع قانون فرض العقوبات الاقتصادية

على العراق من قبل الكونكريس الأمريكي.

- الملحق رقم (7) 211

نص قرار مجلس الأمن 688 .

- الملحق رقم (8) 215

نص برقية السيد مسعود البارزاني بعد فرز الأصوات في انتخابات لعام 1992.

- الملحق رقم (9) 221

النص الكامل لبيان إعلان الفيدرالية في كوردستان العراق.

ملحق الصور 227

المصادر والمراجع

شكر وتقدير

أتوجه بجزيل الشكر وخالص التقدير لكل من ساعد وساهم في وضع هذا الجهد المتواضع بين يدي القاريء الكريم الذي جاء ثمرة جهد شاق وبحث مستفيض ومتابعة جادة.

وأخص بالذكر الكاتب والمؤلف والصحافي الاخ جرجيس فتح الله لما قدمه لي من مراجعة وتدقيق لفصول هذا الكتاب وذلك من مكان أقامته في السويد أو عند زيارته الى لندن. كذلك الكاتب والباحث الدكتور عبدالحسين شعبان لما خصني به من واسع خبرته العلمية وتجربته في البحث والتأليف. ولا يفوتني أن أذكر بأعتزاز تشجيع ودعم الكاتب والصحفي الاخ فوزي ألاتروشي لما أبداه لي من ملاحظات وتوجيهات سديدة.

وفي الختام اود ان اشير الى انني وحدي المسؤول عن النص الذي اضعه بيد القاريء واتحمل تبعة الاراء والافكار الواردة فيه، متمنيا من الله التوفيق والسداد املا ان اكون قد قدمت مساهمة متواضعة لامتي الكوردية من اجل نيل حقوقها وفي المقدمة منها حق الحياة والعيش بسلام وتقرير المصير وفقا لأرادتها الحرة. والله من وراء القصد.

محمد احسان

مقدمة الطبعة الثانية

اخترت لهذا الكتاب موضوع "كوردستان ودوامة الحرب" لأهمية الموضوع الكوردي في المعادلة الشرق أوسطية، اذ لا يمكن الحديث عن الاستقرار والامن والسلام في المنطقة دون ايجاد حلول ومعالجات للقضية الكوردية التي لا تخص الكورد وحدهم بل وتتداخل مع قضايا شعوب ودول المنطقة وتؤثر في نظام العلاقات الدولية.

فحتى لو تم حل مشكلة الشرق الاوسط الاساسية واعني بها "القضية الفسلطينية" بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه وبالاخص حقه في تقرير مصيره فوق ترابه وفي اطار كيان سياسي مستقل. فانه لا يمكن اطفاء بؤر النزاع والصراع الشرق أوسطية الاخرى دون حل القضية الكوردية باطار تمكين الشعب الكوردي الذي يتجاوز تعداده الثلاثين مليونا والموزع بين أكثر من اربع دول من التمتع بحقوقه واقامة كيان سياسي يعبر عن طموحه في الوحدة وتقرير المصير والتعايش مع شعوب ودول المنطقة والتعاون المشترك معها على اساس من الصداقة والتآخي والمنافع المشتركة والمصالح المتبادلة.

في هذا الكتاب حاولت التركيز على المؤثرات المحلية والاقليمية والدولية على كورد العراق خلال الاعوام **1990 –1998** والتي تعتبر فترة عصيبة ودقيقة من تاريخ حركتهم القومية. حيث برزت مسألتهم بشكل لم يسبق له مثيل في أي وقت. اذ باتت قضية ايجاد حل دائم وثابت وعادل للمسألة الكوردية عموما ولكورد العراق خصوصا عنصرا هاما من عناصر معادلة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ففي الفصل الاول تناولت منشأ المسألة الكوردية مركزا على الكورد ومعاهدة سيفر **(Sevre)** متناولا تطور القضية الكوردية منذ نشأة الدولة العراقية **1921** وحتى قيام الجمهورية العراقية في **14** تموز (يوليو) **1958**.

اما الفصل الثاني فقد خصصته لمناقشة القضية الكوردية في الفترة الاولى لحكم البعث **1963**، والفترة الثانية التي بدأت عام **1968** معرجا على القضية الكوردية في زمن حكم الاخوين عارف (**1963–1968**) مفردا مبحثا خاصا للحرب العراقية الايرانية (**1980 – 1988**) وتطوراتها التي ادخلت القضية الكوردية في طور خاص من تطورها تمهيدا لحرب الخليج الثانية.

لقد واجه الكورد في مسيرتهم النضالية للدفاع عن هويتهم السياسية والقومية شتى صنوف الاقصاء والعزل والتمييز والاستغلال والتهجير بما فيها استخدام السلاح الكيمياوي، ودخلت المسألة الكوردية عهدا جديدا اثر حرب الخليج الثانية التي اخرجت القضية الكوردية من حدودها المحلية والاقليمية الضيقة الى الفضاء الدولي ووضعتها على طاولة البحث من جديد. وهي بمثابة العودة الثانية الى الأروقة الدولية بعد معاهدة سيفر.

وفي الفصل الثالث حاولت ان اركز على قرار مجلس الامن **688** واثاره وابعاده على المسألة الكوردية في المستقبل القريب والبعيد. وقدمت رؤية للقرار وتفسيراته المختلفة ومواقف القوى والجماعات العراقية (المعارضة والنظام) المختلفة منه.

وفي الفصل الرابع بحثت مشاهد ما بعد حرب الخليج وتداعياتها ابتداء من مقدمات وحيثيات الحرب وما رافقها. وقد توقفت عند حكومة اقليم كوردستان **Kurdistan Regional Goverment** التي انبثقت اثر سحب النظام العراقي لجهازه الاداري والمالي واداراته السياسية من كوردستان حيث واجهت الحركة الكوردية وضعا عصيباً فقامت بملء الفراغ وممارسة حقها المشروع باجراء انتخابات اقليمية لاول مرة في تاريخ العراق السياسي وتشكيل حكومة كوردية في اعقاب ذلك سميت بحكومة أقليم كوردستان والتي تمثل تطلعات الشعب الكوردي في ادارة اموره المحلية.

وفي الفصل الخامس تناولت النزاع الداخلي (الكوردي – الكوردي) ومؤثراته المأساوية على نضال الشعب الكوردي، مؤشرا لدور الجيوبولتيك في اندلاع النزاع والتنسيق الاقليمي بهذا

الخصوص والتداخل الخارجي الذي كان مؤثرا مهما في اندلاع القتال وتغذيته.

اما الفصل السادس فقد خصصته للتنازع والنفوذ الاقليمي والدولي. اذ لا يمكن بحث القضية الكوردية وبخاصة مراحلها التاريخية في العراق او غيره من البلدان التي يعيش فيها الشعب الكوردي دون سبر اغوار للنفوذ التركي والايراني والامريكي فضلاً عن الدور العربي السوري والمصري.

وكان الفصل الاخير الذي هو بمثابة خاتمة واستنتاجات البحث بعنوان: القضية الكوردية في العراق والفيدرالية مكرزاً على موضوع حق تقرير المصير واراء بعض القوى السياسية المعارضة بهذا الخصوص بين التقييد والاطلاق، حيث افردت قسما خاصا منه لمفهوم الفيدرالية ولمناقشة بعض الافكار بخصوصه، بما في ذلك الاجابة على التساؤل الذي طالما تردد في اذهان الكثيرين بشأنها هل هي اتحاد أم انفصال؟ وما هي آفاق القضية الكوردية في العراق؟

ومن ثم هل يمكن النظر الى حل للقضية الكوردية في العراق دون حل مشكلة العراق (في نظامه الحالي والمستقبلي) وقضية الديمقراطية ككل.

واخيرا فقد حاولت في هذا البحث الانطلاق من الاسس اعلاه في التعامل مع القضية الكوردية ضمن مسارها التاريخي وأبعادها المستقبلية في ظل الجيوبولتيك ونحن على أعقاب القرن الحادي والعشرين وهو على كل حال مساهمة متواضعة في كشف مجاهل واحدة من أكثر قضايا التحرر عدالة وتعقيدا في عالمنا الحالي.

محمد احسان

لندن – المملكة المتحدة

2 00

الفصل الاول

نشوء المسألة الكوردية

- الكورد ومعاهدة سيفر
- الدولة العراقية وردود الفعل الكوردية
- الدولة العراقية والحركة القومية الكوردية
- الجمهورية العراقية والمسألة الكوردية

الفصل الأول

نشوء المسألة الكوردية

الكورد هم رابع شعب من شعوب الشرق الأوسط عدديا بعد العرب والفرس والـترك، وإحـدى القوميات القليلة غير الممثلة في هيئة الأمم المتحدة، فهم محرومون من كيــان مسـتقل رغـم وجـود محاولات موثقة بمعاهدات واتفاقات سابقة في هذا الشأن.

هناك اختلاف كبير في تقدير عدد الكورد مرده ان حكومات المنطقة التي تتقاسمــهم، اجـرت إحصاءاتـها السـكانية (الديموغرافيـة) علـى أسـاس عنصـري، وسـعت لتقليـل عددهـم مـا دفـع "القوميين الكورد" جراء سياسة التهميش والإقصاء المزمنة إلى المبالغة في التقدير[1].

---

(١) في عام ١٩٢٥ قدر مسؤولو عصبة الأمم عن طريق المقارنة عدد الكورد في العالم بثلاثة ملايين نسـمة، يعيـش نصفهم في تركيا وسبعمئة ألف في ايران، وخمسمئة ألف في العراق، وثلاثمئة ألف في سورية. وبعد عشـرين سـنة تقريبا، قدم بعض الشخصيات الكوردية "خارطتهم" الى (مؤتمـر سـان فرانسيسـكو حـول تأسـيس الامـم المتحـدة ١٩٤٥) وقالوا ان عددهم بلغ تسعة ملايين نسمة. لكن المؤرخ ويليان لين ويستيرمان الذي تعامل بحـذر مـع هـذه المسألة، نشر دراسة عن الكورد في العدد الرابع والعشرين من مجلة Foreign Affairs الأمريكية والصادر في تمـوز (يوليو) ١٩٤٦ قدر فيها عدد الكورد بمليونين وأربعمئة وتسعة عشر ألفا فقـط ويعيشـون في ايـران وتركيـا. امـا في العراق فقد قدرهم بسبعمئة ألف وأربعمئة وتسعة عشـر وفي الاتحـاد السـوفيتي فقـد قدرهـم بــ(١٢٥ ألـف امـا في سورية فقدرهم بـ١٠٠ ألف. وفي العام ١٩٧٠ قدر مارتن فون برويـنسـين، وهـو أحـد المراجـع الموثوقـة في الشـؤون الكوردية، عدد الكورد بـ ٧٫٥ مليون نسمة في تركيا، وما بـين ٤ – ٤٫٥ ملايـين في ايـران، ومـا بـين ٢ – ٢٫٥ مليون في العراق، وخمسمئة ألف في سورية، وما بين ستين ومئة ألف في الإتحاد السوفيتي. و في العام ١٩٩٢ قدر

منذ القرن السادس عشر الميلادي استأثرت كل من الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية بقسم من الكورد. ونجح العثمانيون في كسب الكورد الى جانبهم لكون غالبيتهم يدينون بالمذهب السني كالاتراك وفق آراء بعض الباحثين في حين أن الفرس هم شيعيو المذهب[٢]. وقد أتاح هذا للكورد الاحتفاظ بدرجة من "الحكم الذاتي" في الدولة العثمانية تحت إدارة زعمائهم المحليين وبقيت كوردستان بؤرة النزاع العنيف بين هاتين الإمبراطوريتين وساحته. وزاد الموقف تعقيدا المشاريع البريطانية والروسية في القرن التاسع عشر الرامية إلى شمول نفوذها المنطقة[٣].

لقد تم القضاء على عدد من الثورات الكوردية ضد الترك والفرس. وفي قرن التاسع عشر، وشرع العثمانيون بالقضاء على الإمارات الكوردية ذات الحكم الذاتي المحلي وفرضوا على الأقاليم

ديفيد ماكداول في كتابه:

THE KURDS, A NATION DENIED, MINORITY RIGHTS PUBLICATION, LONDON. P 10.

عدد الكورد في العام ما بين ٢٥ –٣٠ مليون نسمة تقريبا (يعيش ١٠ر٨ مليون في تركيا، ويمثلون حوالي ١٩٪ من اجمالي السكان في تركيا المقدر حوالي ٥٧ مليون نسمة، و١ ر٤ مليون منهم في العراق أي ما يعادل ٢٣٪ منا جمالي عدد سكانه المقدر حوالي ١٨ مليون شخص. و٥ر٥ مليون منهم في ايران حيث يمثلون ١٠٪ من اجمالي عدد سكانها المقدر بـ ٥٥ مليون نسمة، ومليون منهم في سورية حيث يمثلون ٨٪ من اجمالي عدد سكانها المقدر١٢ر٥مليون نسمة، ونصف مليون منهم في الأتحاد السوفيتي السابق وسبعمئة ألف في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

(٢) على اثر معركة جالديران في العام ١٥١٤ اتبع السلطان المنتصر **(سليم – ياووز)** إزاء الكورد سياسة تسامح اختلفت تماما عن النهج الذي سلكه الشاه الفارسي **(إسماعيل الصفوي)** فيذكر مثلا إن الأخير زج في السجن زعماء الكورد الذين جاؤه مؤكدين له ولاءهم فقام بسجنهم ولم يكتف بذلك بل فرض عليهم حكاما أذريين (راجع مينورسكي، مادة الكورد في دائرة المعارف الإسلامية) في حين أبدى السلطان العثماني قسطا وافرا من التسامح وبعد النظر في تعامله مع الكورد وأناط برجل الدولة القدير **"أدريس البدليسي"** مسألة تنظيم أمور كوردستان المحلية وقضية تمثيلها في النظام العثماني. انظر: أمين زكي، تاريخ الكورد وكوردستان (القاهرة – ١٩٣٩) ص ١٨٤–١٨٩.

(٣) Hassan Arfa: The Kurds:A Historical and Poltical Study (London: Oxford University Press 1966) P34

Robert Olson: The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion 1880-1925 (Austin: University of Texas Press, 1989).

الكوردية "حكما مباشرا" ويجدر بالذكر أن الكورد خلال ثورة ١٨٨٠– ١٨٨٢ التي تزعمها الشيخ عبيدالله النهري – أعلنوا انهم شعب قائم بذاته لا يمت لا إلى الترك ولا إلى الفرس بوشيجة عرقية[٤] ويعود سبب ذلك إلى يقظة الروح القومية الكوردية قبيل الحرب العالمية الأولى ولأسباب أخرى منها: قيام العثمانيين بوضع الكورد تحت حكمهم المباشر منذ القرن التاسع عشر[٥] ورد الفعل الذي أحدثه في القوى الإقطاعية إزاء السلطة المركزية والتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي انعش الشعور بالهوية القومية، ومن ذلك قيام روابط أكثر متانة بين المناطق الكوردية نتيجة احتوائها في إطار الإدارة المركزية، ومن الأسباب أيضا نشوء الحركات القومية عند الشعوب الأخرى التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية كالعرب واليونانيين والأرمن والبلغار والألبان. وكذلك تأثير المصلحين الأتراك والروس والإيرانيين الذين دعوا إلى إقامة أنظمة حكم دستورية[٦].

حاول القوميون الكورد أول الأمر التعاون مع دعاة الإصلاح الترك، ومع الدستوريين الفرس بأمل الحصول على نوع ما من الحكم المحلي لكوردستان ولم يظفروا منهم بطائل. فقد كانت هناك شخصيات كوردية بارزة من بين مؤسسي (جمعية الاتحاد والترقي) وهي جمعية سرية ترمي إلى إسقاط حكم السلطان عبد الحميد الثاني، ولعبت هذه الشخصيات دورا بارزا في نشاط

---

(٤) Derek Kinnane, The Kurds and Kurdistan (London : Oxford University Press, 1924) , p14

ديريك كينين، الكورد وكوردستان (لندن: مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٢٤) ص ١٤.

كذلك انظر: جليلي جليل، انتفاضة الكورد ١٨٨٠ (موسكو، ١٩٦٦). انظر ملحق رقم (١) للاطلاح على الرسائل التي ارسلها الشيخ **عبيد الله النهري** الى **الدكتور كوجران** في ٥ تشرين الاول ١٨٨٠ و قد سلم نصها للقنصل البريطاني في اورمية.

(٥) بدأ **السلطان محمود الثاني** (١٨٠٨– ١٨٣٢) بقرار القضاء على النضام شبه الوراثية وضعه تحت الحكم المركزي المباشر وحذا خلفاؤة حذه. لاسيما عندما اصدر السلطان **عبدالمجيد الاول** (١٨٣٩–١٨٩١) التنظيمات الخيرية أو مايسمى بخط همايون في أول سنة في حكمه بغية نقل الامبراطورية الى العصر الحديث.

(٦) Savrastain: Kurds and Kurdistan (London , Harvill Press 1978) p49 .

أرشاك سيرفستاين، كورد وكوردستان (لندن: مطبعة هارفيل، ١٩٧٨) ص ٤٩ .

كذلك راجع: بازل نكيتين، الكورد (بيروت: دار الراوي، ١٩٥٨) ص ٤٧ .

الجمعية منذ قيامها كما شاركت في فرعها "الجون ترك" (تركيا الفتاة) مشاركة فعالة[٧]. واصدر قوميون آخرون عددا من الجرائد والمجلات، وأسسوا مدارس بعد أن نجحت ثورة "الجون ترك" في الانقلاب الذي أطاح بالسلطان لكن الحرب أعطت الذريعة لتعطيل الجرائد وغلق المدارس واضافة الى ان "الجون ترك" لم يكونوا يتعاطفون مع تطلعات الشعوب الأخرى التي تضمها الإمبراطورية العثمانية، بل اتبعوا سياسة القمع والبطش ضدهم الأمر الذي أرغم الكورد على نقل نشاطهم ونضالهم خارج تركيا. وحاول الزعماء الكورد بعد الحرب العالمية الأولى أن يضعوا الشعب الكوردي تحت الحماية البريطانية المباشرة، بعد مطالبتهم بالاستقلال التام[٨].

الكورد ومعاهدة سيفر

احدث انهيار الإمبراطوريات الثلاث: الروسية والعثمانية و"النمساوية – المجرية" أثره في المرحلة الثانية من مراحل الحركة القومية الكوردية بكل ما تمخض عنه هذا الانهيار من شيوع

---

(٧) في أول مؤتمر عقده "**الجون ترك**" **(تركيا الفتاة)** بباريس ١٩٠٢، مثل الكورد فيه "**الأمير عبدالرحمن بدرخان**" و"**حكمت بابان**" وهما قوميان كورديان بارزان كما حضره الشيخ **عبدالقادر النهري (ابن عبيدالله)** وقد اتهم هذا بمشاركته في "المؤامرة الفاشلة" التي استهدفت إسقاط السلطان فأحبطت ونفي الشيخ بسببها (راجع ي. رامساور، جون ترك (مطبعة جامعة برنستن، ١٩٥٧) ص ٢٦ .للاطلاع على مفهوم القومية و بداياته وتطوره في العالم راجع المراجع التالية:

Anderson, Benedict, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (London: Verso,1983)
Baron, Salo, Modern Nationalism and Relogion (New York: Maridian Books,1960)
Connor, Walker,Ethnonationalism: The Quest for Understanding(Princeton: Princeton University Press,1994).
Gellner,Ernest, Nationalism (New York, 1997).
Gellner, Ernest, Nation and Nationalism(Ithaca: Cornell University Press,1983)
Smith, Anthony. Theories of Nationalism.2nd ed. (London: Duckwork,1983)
Smith, Anthony, National Identity(London: Penguin Books,1995)

ومهما يكن من أمر فان تعصب"**الجون ترك**" إزاء القوميات الأخرى حث الكورد على استقلالهم بأمور نضالهم فقاموا بتأسيس أول جمعية كوردية عرف باسم "**كوردستان تعالي وترقي جمعيتي**" في العاصمة استنبول وأصدروا جريدة باسم "**كوردستان**" اثر نجاح الانقلاب في ١٩٠٨ وبعودة العمل بالدستور.

(٨) انظر جلال الطالباني، كوردستان والحركة القومية (بيروت، دار الطليعة ١٩٧١) ص ٩٥–٩٧.

للافكار الثورية. ولم يكن بأقل من هذا تأثيرا، اليقظة القومية التي شاعت بين العرب والأرمن وذلك الفراغ السياسي الذي خلفه انحلال الإمبراطورية العثمانية.

في بداية هذه المرحلة تأسست في العام ١٩١٨ في وقت واحد جمعية كوردية في كل من القاهرة واستنبول. في الفترة ذاتها كان الحلفاء يفكرون في إقامة "دولة أرمنية" مستقلة. ورأى الكورد أن تكون لهم "دولة مستقلة" على غرارها. وبناء على هذا قدم الجانبان مذكرة مشتركة إلى مؤتمر السلام بباريس في عام ١٩١٩ وفيها اجملا مطالبهما[٩]. وكوفيء الكورد والأرمن والآشوريون بمعاهدة سيفر التي تم توقيعها في ١٠ من شهر آب (أغسطس) عام ١٩٢٠.حيث تقرر بموجب هذه المعاهدة إقامة كيان كوردي مستقل ذاتيا وتلك لاريب مرحلة فاصلة في التاريخ الكوردي خصوصا ما تضمنته في موادها (٦٢ و٦٣ و٦٤) من تأكيد على الإقرار بحق هذه الشعوب في إقامة حكومات محلية خاصة بها أي (كيانات مستقلة)[١٠]. ولعل المادة ٦٢ التي تتطرق الى الكيان السياسي الكوردي أهم جزء منها، وهذا نصها:

"تشكل لجنة يكون مقرها في القسطنطينية(استنبول) وتتألف من أعضاء ثلاثة تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية كل من جانبها. وعلى هذه اللجنة أن تضع في غضون ستة أشهر من التوقيع على هذه المعاهدة – مشروعا للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تسكنها أغلبية كوردية واقعة شرق نهر الفرات وجنوب حدود تركيا مع سورية وما بين النهرين، ميسوبوتاميا"[١١].

---

(٩) سارفستاين، مرجع سابق، ص ٧٧–٧٨. انظر كذلك: بازل نكيتين، الكورد: دراسة اجتماعية وتاريخية (نيويورك ١٩٣٩) ص ٩٦. بعد قيام الهدنة أسست ثريا بدرخان جمعية "**استقلال كوردستان**" في القاهرة كما تأسست جمعية اخرى لمثل هذا الهدف في اسطنبول..راجع:

Authority of Hoyboon: The case of Kurdistan against Turkey (Philadelphia , 1928) pp 13-29.

(١٠) كلمة كيانات من وضعنا اذ ان تعبير الحكم المحلي جاء عاما وهو أقرب الى الكيان المستقل منه الى الحكم المحلي التابع لحكومة مركزية.

(١١) كان هذا هو الاسم المعروف لما سمي فيما بعد العراق.

أكدت المادتان الثالثة والستون والرابعة والستون على ضرورة موافقة الحكومة التركية على مقررات اللجنة بهذا الشأن في حالة إظهار أغلبية السكان في المنطقة الكوردية رغبتها في الانفصال عن تركيا، وإذا رأى مجلس العصبة أن الكورد جديرون بهذا الاستقلال فعلى تركيا أن توافق وتقوم بتنفيذ هذه التوصية بالحكم المحلي وتتنازل عن كل حقوقها وامتيازاتها في تلك المناطق الكوردية. واشترطت المعاهدة أيضا انه عندما تتخلى تركيا عن تلك المناطق فان الحلفاء لن يعارضوا الاتحاد الطوعي بين الدولة الكوردية المرتقبة وبين ذلك الجزء من "ولاية الموصل" الذي تقطنه أغلبية كوردية.

أن قيام الاتحاد السوفيتي وبزوغ نجم مصطفى كمال اتاتورك أدى إلى الحاق الهزيمة بالقوات اليونانية الغازية وطردها من تركيا أفضى بالنتيجة إلى إهمال المعاهدة والاستعاضة عنها بمعاهدة لوزان في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٣ وهي المعاهدة التي قضت على آمال الكورد بالغائها فكرة إقامة دولة كوردية[١٢].

ان مرحلة سيفر – لوزان تمثل ما يمكن نعته بالحدث المأساوي في تاريخ النضال الكوردي في سبيل الاستقلال فالوعود المتكررة التي ظلت حبرا على ورق أفضت بالكورد إلى الاعتقاد بأنهم

---

(١٢) مؤتمر لوزان ١٩٢٣. C.M.D. -814. معاهدة لوزان: ٢٤ اب ١٩٢٣ C.M.D. 1929 .

David Macdowall : The Kurds , International Minority Groups (London 1996) (p.15

ديفيد ماكداول، الكورد، مجموعة الاقليات الدولية (لندن ١٩٩٦) ص ١٥.

انظر كذلك: عبد الحسين شعبان، عاصفة على بلاد الشمس- دراسة في قضايا الحرب والفكر السياسي العراقي (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٤) ص ٢٠٣–٢٠٤ . ويقول الدكتور شعبان إن معاهدة سيفر التي تم التوقيع عليها في آب (أغسطس) ١٩٢٠ بين الحلفاء وتركيا نصت على حق الشعب الكوردي بالتمتع بشكل من أشكال الحكم الذاتي، يمكن أن يتحول إلى استقلال تام... إلا انه تم التراجع عن معاهدة سيفر بإقرار معاهدة لوزان في تموز (يوليو) ١٩٢٣ نتيجة لمساومات معروفة ومع ذلك فان الانتداب البريطاني الذي فرض على العراق في ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٢٠ لم يكن ليتجاهل الكورد وحقوقهم القومية فقد نصت المادة ١٦ على أن "لا شيء مما في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إداريا في المقاطعات الكوردية ...).

عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث (بغداد، ١٩٥٧) ص ١٦ وما بعدها.

وكما كانوا فعلا ومرارا خلال تلك الفترة مجرد آلة مسخرة بيد القـوى العظمـى، ممـا زاد المأسـاة عمقا وحجما وفتح الجرح الكوردي فاغرا امام كل الاحتمالات.

إن خلق حدود قومية لدول جديدة بعد معاهدة سيفر أدى إلى توزيـع الكـورد علـى عـدة دول هي تركيا وإيران وسورية والعراق وأجزاء من الاتحاد السوفيتي، وهذا ما أقحم القضيـة الكورديـة في أزمة حادة ما زالت تداعياتها تلازمها الى يومنا هذا.

الدولة العراقية وردود الفعل الكوردية

كان استحداث دولة العراق حصيلة الاتفاق المعروف باتفاق سـايكس – بيكـو– سـازانوف[١٣]. وفي البدء استقرت نية بريطانيا علـى الاحتفـاظ "بولايـة الموصـل" السـابقة، الـتي كـانت منطقـة كوردستان العراق برمتها تقع ضمن حدودها وبما فيها منطقة كركـوك الغنيـة بآبـار النفـط . كـان تمزق الإمبراطورية العثمانية بسبب هزيمتها الساحقة في الحرب قـد أتـاح للبريطـانيين الاسـتيلاء على ولايتي البصرة وبغداد على أن ضم ولاية الموصل بأغلبيتها الكوردية لتكون جزءاً مـن العـراق لم يتقرر الا بسبب وجود النفط فيها. لكن البريطانيين لم يتموا احتلالها[١٤] إلا بعد توقيع اتفاقية الهدنة في (Modros) في الثلاثين من شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨. الا ان هـذا الاحتـلال لم يكن احتلالاً كاملا لان الحركة القومية الكوردية الـتي كـان يتزعمـها الشـيخ محمـود الحفيـد ظلت تحتفظ بالسليمانية ردحا من الزمـن. وقـد تـولى الجيـش البريطـاني في ١٩١٩ القضـاء علـى حركته الى حين، والحق ادارة تلك المنطقة بالمندوب السامي البريطاني مباشرة، كما عـبرت هـذه

(١٣) كان يمثل بريطانيا السر مارك سايكس اما جورج بيكو فقد كان يمثل فرنسا وقـد حـاز التقسـيم فيمـا بعـد موافقة روسيا بتوقيع وزير خارجيتها (سازانوف) عليه فيما بعـد. ان معظـم المؤرخـين يغفلـون الـدور الروسـي في صياغة هذا الاتفاق السري خصوصا بعد أن كشفت ثورة أكتوبر الروسية ١٩١٧ نصوص الاتفاقية السرية ودعوتـها للدبلوماسية العلنية فإن الدور الروسي قـد أغفـل وبقيـت المعـاهدة تعـرف بأسـم المسـؤولين الفرنسـي والبريطـاني فحسب.

(١٤) David, Macdowall: A Modern History of the Kurds (London , 1997) p .23

ديفيد ماكداول، التاريخ الحديث للكورد (لندن، ١٩٩٧) ص ٢٣

الحركة عن رفض الكورد الخضوع للترك مرة اخرى أو الانضواء تحت لواء دولة جديدة بديلا عن الاستقلال الذاتي الذي كانوا يطمحون إليه كجزء من حقهم في تقرير المصير.

وفي مجرى عملية تشكيل الدولة العراقية دعا البريطانيون الأمير فيصل وهو الملك الهاشمي السابق الذي تولى عرش سورية ثم طرده الفرنسيون من دمشق في تموز (يوليو) ١٩٢٠ ليكون ملكا على العراق.

افترضت المادة ٦٤ من معاهدة سيفر "اتحادا طوعيا" لسكان ولاية الموصل لذلك كان على البريطانيين في حينه أن يجروا استفتاءاً لمعرفة رأي أهل البلاد المعنيين. والاستفتاء الذي جرى على اساس منح التصويت لمالكي العقارات وذوي المقدرة المالية، قاطعه الكورد في المنطقة إذ كانوا يعتقدون انه استفتاء صوري مزيف لا يعكس الرأي العام الحقيقي وانما لجأ إليه البريطانيون كذريعة لفرض هيمنتهم ثم اجروا افتراضا صوريا ثانيا مثله ليفضي إلى نصب (فيصل) ملكا على سائر العراق. وقد أدرك الملك فيصل، حال تسلم منصبه بان الحاجة تدعو إلى توطيد حكمه فعليا بضم ولاية الموصل التي كانت بريطانيا آنذاك تحكمها حكما مباشرا ولم تكن هناك حدود عراقية كوردية معروفة سيما وان الملك كان سني المذهب في حين إن معظم رعاياه هم على المذهب الشيعي وضم ولاية الموصل السنية المذهب كان ضرورياً لإحلال نوع من الموازنة الطائفية. هذا ما اوضعه الملك فيصل صراحة امام السير بيرس كوكس المندوب السامي البريطاني بعد بعضة اشهر من ارقائه العرش.

"لمسألة الكوردية بعد آخر بالنسبة لي كملك للعراق لم يلق الاهتمام اللازم منكم (البريطانيين) تلك هي مسألة الأغلبية الشيعية وخاصة في المجلس التشريعي الذي سينعقد قريبا. وانتم البريطانيون مدركون ان هناك اغلبية شيعية (فنيا وعدديا) وان اقصاء ممثليهم عن المجلس الوطني سيضعهم في مركز قوي جدا ويملأ نفسي بالهواجس والمخاوف".

أدى ترسيخ سلطة أتاتورك العسكرية في العام ١٩٢٢ إلى اثارة تركيا قضية "عائدية" ولاية

الموصل على بساط البحث مجددا وبدأت بحملة تحريض وإثارة الاضطرابات في المنطقة الى جانب تحركات عسكرية أرغمت القوات البريطانية بالنتيجة على الانسحاب من مدينة السليمانية في أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢. واستخدم البريطانيون لوقف الزحف التركي الشيخ محمود الحفيد وكان الزعيم الوحيد صاحب النفوذ الكافي للقبض على ناصية الحال والتصدي للتهديدات فضلا عن اختزال نفقات قد تتكبدها جراء حملة عسكرية هادفة إلى استعادة ما استولى عليه الأتراك.

بادر الشيخ محمود الحفيد فور عودته إلى السليمانية في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢ إلى تشكيل"حكومة كوردية" وأعلن نفسه حكمدارا (حاكما) لكوردستان[١٥]. وشكل إدارة بسيطة، وأصدر جريدة باسم "روژي كوردستان" أي "يوم كوردستان "[١٦].

هذه الاجراءات أفزعت البريطانيين واستفزتهم وأدت إلى تردي العلاقات بين الطرفين.

---

(١٥) بعد معركة ده ربه ندي بازيان ١٩١٩، عثر على **الشيخ محمود** بين الجرحى فتم اسره وسيق الى محكمة عسكرية بريطانية قضت باعدامه الا ان القائد العام للقوات المسلحة الفريق ماكون أبدل الحكم بالحبس المؤبد ثم الى الابعاد وأرسل الى الهند. وفي ايلول (سيبتمبر) ١٩٢٢ ارسل الى الكويت ثم نقل الى بغداد بعد اسبوعين، ومنها الى كوردستان. انظر كذلك:

Wilson : A clash of Loyalties , Vol. One (London 1930) P.138 139

راجع: أدموندز، كورد وترك وعرب (بغداد، مطبعة التايمز، ١٩٧١). (ترجمة جرجيس فتح الله).

(١٦) صدر العدد الاول من جريدة "**كوردستان**"، التي تعتبر الجريدة الاولى في تاريخ الصحافة الكوردية، بتاريخ ٢٢ نيسان ١٨٩٨ في القاهرة، وتلته الاعداد (٢، ٣، ٤، ٥). اطلع مركز السلطنة العثمانية على الجريدة الكوردية، فأوجسوا منها خيفة، وسرى في كيان السلطنة ما يشبه الزلزلة، كانت مصر حينذاك خاضعة للحكم البريطاني، وبحكم العلاقة المصلحية، طلب السلطان **عبد الحميد الثاني** من الحاكم البريطاني اغلاق الجريدة وتسليم مؤسسها للسلطات العثمانية. تسربت اخبار المشيئة السلطانية الى اذان مسؤولي الجريدة فغادروا القاهرة الى سويسرا . ففي جنيف استأنفت "**كوردستان**" صدورها، فصدر منها (١٤) عددا متواليا. لاحقها الحصار العثماني الى جنيف، فغادرتها سرا الى القاهرة مرة اخرى، حيث صدرت منها أربعة اعداد، ومن القاهرة الى بريطانيا لتصدر ستة اعداد اخرى ومن بريطانيا الى جنيف لتكمل دورتها بالعددين الاخيرين (٣٠ –٣١)، ثم تغلق صحافتها في العام ١٩٠٢.

فحاول الشيخ استثمار نتائج لعبة استعداء القوتين المتنازعتين الواحدة على الأخرى تعزيزا لمركزه.

في ذلك الحين كانت الجبهة البريطانية جادة في تنفيذ منطوق التصريح العراقي – البريطاني المشترك الصادر في ٢٢ من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢ الذي اعترف بحق الشعب الكوردي في حكم محلي ضمن إطار الدولة العراقية ولأهمية هذا التصريح ننقل فيمايلي نصه:

"تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحق الكورد الذين يعيشون داخل حدود العراق في إقامة حكومة كوردية ضمن هذه الحدود وتأمل الحكومتان بأن العناصر الكوردية المختلفة ستتوصل بأسرع ما يمكن إلى اتفاق فيما بينها حول الشكل الذي ترغب أن تقوم بتلك الحكومة وحول الحدود التي ترغب أن تمتد إليها وأن يرسلوا ممثلين ذوي صلاحيات إلى بغداد للمداولة في العلاقات الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية".

أدى فشل مؤتمر لوزان الأول في شباط (فبراير) ١٩٢٣ بالبريطانيين إلى تغيير سياستهم. فاتهموا الشيخ الحفيد بإثارة الفتن والقلاقل وبعلاقات مع الشيعة الثائرين في الجنوب. وسيرت حملة ضده فانسحب من السليمانية في الرابع من آذار (مارس) واعتصم في الجبال مع فئات من اتباعه مواصلا النضال. وشن البريطانيون هجوما بغية الحيلولة دون اتصاله بالترك الذين كانوا قد انسحبوا من راوندوز من غير قتال وأرغم (الحفيد) بعد هذا على اللجوء إلى إيران .

بعيد التوقيع على معاهدة لوزان في تموز (يوليو) ١٩٢٣، ووفقا لاحدى موادها، أرسل المجلس التابع لعصبة الأمم لجنة تحقيق دولية[١٧] إلى ولاية الموصل. وبقيت اللجنة فترة استغرقت ثلاثة أشهر أي من كانون الأول (ديسمبر) حتى آذار (مارس) ١٩٢٥، وقد أيدت نتائج تحقيقها سيادة اللغة الكوردية والهوية الكوردية للسكان بصورة لا يتطرق إليها شك.

---

(١٧) كانت هذه اللجنة مؤلفة من السويدي(A.F. Virsen) الذي اصبح رئيسا للجنة وعضوية العقيد Count Paul Talekey و Siyor Roddolo الايطالي و Horas De Poutalee السويسري كما مثل الجانب التركي الجنرال جواد باشا المفتش العام في جبهة الجزيرة وكامل بك وناظم نفطجي وفتاح بك العطار.

وأخيرا، كان قرار مجلس العصبة الذي صدر في ١٦ من كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ لصالح ضم ولاية الموصل إلى العراق وتثبيت خط الحدود الدولية بين تركيا وبين دولة العراق المستحدثة وهو الخط المعروف بخط بروكسل. وجاء في التوصيات بخصوص شكل الإدارة في هذا الإقليم ما مفاده نوع من الحكم المحلي وإقرار بحقوق الكورد فيه[١٨].

إن التطبيق العملي الوحيد لهذه التوصيات كان مجرد إصدار حكومة بغداد قانون اللغات المحلية في العام ١٩٢٦ الذي أتاح للكورد القاطنين في لوائي السليمانية واربيل الدراسة الأولية الابتدائية باللغة الكوردية وبطبع الكتب الدراسية الخاصة بهم باللغة الكوردية.

في العام ١٩٢٥ شنت الحكومة العراقية حملة ضد اللاجئين الكورد من اتباع الشيخ محمود الحفيد في إيران عند القبائل الصديقة، وفي العام ١٩٢٦ جرت عمليات مشابهة بالتعاون مع قوات إيرانية كان مآلها الفشل الذريع.

وأغار سلاح الجو الملكي البريطاني RAF للمرة الثانية على مواقع (الحفيد) ليرغمه على التفاوض مع الموفد البريطاني (Sir Kinahan Cornwallis) في خريف العام ١٩٢٦ إلا أن المفاوضات لم تسفر عن أي اتفاق[١٩].

رفضت كوردستان العراق منذ البداية الخضوع لإدارة عربية الصبغة رغم وعود الحكومة العراقية بجعل الكوردية لغة رسمية وتعيين موظفين كورد لإدارة المنطقة. ومع هذا انبثقت عدة جمعيات ثقافية كوردية في العامين ١٩٢٦–١٩٢٧ وحققت نجاحا واقبالا يعزى بالدرجة الاولى إلى اتجاهها السياسي المتزايد .

والمعاهدة البريطانية – العراقية التي تم إبرامها في العام ١٩٣٠ وفيها حددت الحكومة البريطانية أجلا لإنهاء انتدابها لم تنوه بشيء حول حقوق كوردية قومية، الامر الذي دعا وجهاء مدينة السليمانية إلى رفع مذكرات لعصبة الأمم تطالب بتنفيذ قرار مجلس العصبة المؤرخ في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦. وفي السادس من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٠ اشتد التوتر واندلعت تظاهرات

(١٨) تقرير عن الادارة البريطانية في العراق، نيسان (أبريل) ١٩٢٢ – اذار (مارس) ١٩٢٥، ص ٣٨.

(١٩) ادموندز، المرجع السابق، ص ٣١٥ –٣١٦.

كبيرة فتح الجنود فيها النار على المتجمهرين في السليمانية فسقط بضع عشرات من القتلى. واستغلت الحكومة العراقية أحداث الشغب فاعتمدت خطة اعتقال القوميين الكورد. ورأى الشيخ محمود الحفيد أن يواصل الضغط على عصبة الأمم دبلوماسيا بتنظيم حملة عرائض،رافقتها حملة لاحتلال قصبة بنجوين ولكن لم يسعفه الحظ فرد على أعقابه.

لم تبدأ عمليات القمع الحكومي إلا بعد أن رفض مجلس العصبة النظر في الشكاوى الكوردية. وفي نيسان (أبريل) ١٩٣١ منيت قوات الحفيد بهزيمة كبيرة، فأضطر إلى عبور الحدود إلى إيران. ثم ما لبث أن سلم نفسه مرغما لحكومة بغداد التي أبعدته إلى مدينة الناصرية ووضعته تحت الإقامة الجبرية في داره. ثم نقلته بعد فترة إلى بغداد.

البارزاني والحركة القومية الكوردية

الملا مصطفى البارزاني هو ألمع نجم في سماء تاريخ الحركة القومية الكوردية. تبوأ مقام الزعامة والقيادة نحو نصف قرن و بات اسمه مرادفا لثورة الكورد حتى وفاته في آذار (مارس) عام ١٩٧٩، كرمز ريادي للنضال التحرري الكوردي و العالمي.

وتأتي أهمية البارزاني لا من شجاعته ومقاومته الطويلة لحكومات بغداد فحسب بل لأنه جمع في شخصه بين قمة الهرم في النظام العشائري في كوردستان، بخاصة لمنطقة بارزان، وبين كفاءته العسكرية وموقعه الديني في الطريقة النقشبندية ودوره السياسي المحنك، وبخاصة قيادته للحركة الكوردية وفي مقدمتها الحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي تأسس في ١٦ آب (اغسطس) ١٩٤٦ والدور الذي لعبه في تنشيط الشعور القومي الكوردي لا في كوردستان العراق وحدها بل في جميع أنحاء كوردستان، بحيث أصبح رمزا حقيقيا لنضالها وممثلا لتطلعاتها في الوحدة وتقرير المصير والسلام. وتبنى امام سفر ضخم من المحطات النضالية المتواصلة التي امتزج فيه الشأن القومي بقيم الحق والعدالة الاجتماعية وتسخير الثورة كفعل سياسي اجتماعي لصالح أوسع القطاعات الشعبية في المجتمع الكوردي.

كرس البارزاني حياته لقضية شعبه العادلة واستطاع بفضل قيادته وحكمته وبعد نظره وكثرة

تجاربه أن يحقق الكثير للشعب الكوردي ويدفع بقضيته في شتى الميادين وبخاصة بعد ثورة أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ ليصبح زعيما بارزا في حركة التحرر الوطني العالمية. كان يتحلى بالأصرار وروح المقاومة والصبر والمرونة ونفاذ البصيرة، واستطاع أن يجمع إلى جانب دفاعه الراسخ عن قضية شعبه القدرة على فهم العلاقة الحميمة بين الشعبين الكوردي والعربي في العراق وهو ما اكسبه مكانة كبيرة ليس باعتباره زعيما كورديا فحسب، بل زعيما عراقيا استوعب بشكل حيوي إرتباط القضية الكوردية في العراق بالديمقراطية وان حل المشكلة الكوردية مرهون بقضية الديمقراطية في البلاد ككل.

كان جده الشيخ عبدالسلام الأول، ووالد الشيخ محمد من كبار شيوخ الطريقة النقشبندية الصوفية[٢٠] وهما أول بارزانيين تدين لهما قبيلتهما بالشهرة وذيوع الصيت. ونتيجة التفاف طبقة المريدين حولهما وحول خلفائهما ارتقى شيوخ الأسرة إلى مرتبة الزعامتين الروحية والقومية في المنطقة. وأثبت البارزاني بعد أربعين عاما من النضال أن لا أحد قادر مثله على جمع كلمة الكورد وذلك لكونه استطاع أن يبلور مطالب الشعب الكوردي على نحو لم يسبق له مثيل، فقد ظل واقعي الطرح واضح المنطق رافضا للمساومة وعصيا على الخضوع للظلم.

إن الانتفاضة البارزانية الأولى في ١٩٣١–١٩٣٢ التي تزعمها الشيخ احمد البارزاني وقادها ملا مصطفى البارزاني لم تكن كما ادعت الحكومة العراقية وبعض الكتاب الذين يدورون في فلكها

---

(٢٠) طريقة صوفية انشأها **محمد بن بهاء الدين البخاري** (١٣١٧–١٣٨٩). وإسم (نقش بند) فسر بأن الشيخ يرسم في تعاليمه صوراً لاشبه لها للعلوم الالهية . كان كثير الاسفار ونشر تعاليمه غربا حتى بلغت بلاد كوردستان في أوائل القرن التاسع عشر وتأصلت لها جذور في أقليم (بادينان) على الاخص. وكان شيخ بارزان من ابرز اقطابها هناك. قصد اتباعه ومريدوه بطاعة فريدة من نوعها راجع مادة نقشبندي، دائرة المعارف الاسلامية. كذلك بازل نكيتين، مرجع سابق، ص (١٥١–١٥٢).صديق الدملوجي، أمارة بهدينان (الموصل – ١٩٥٧، ط١) ص ٩٠–٩١. كذلك راجع الباب الثاني(الطريقة النقشبندية و اثرها في الوعي القومي الكوردي) من كتاب جرجيس فتح الله، مبحثان على هامش ثورة الشيخ عبيد الله النهري(ستوكهولم: دار الشمس للطباعة و النشر ص ١٦٧ –٢٢٤.

بأنها رد فعل للمحاولات الحكومية لتوطين آشوريي هكاري المسيحيين اللاجئين[٢١] في الأراضي المجاورة لبارزان وانما كانت نتيجة قرار الحكومة بناء مخافر وقلاع ثابتة وجلب قوات الشرطة وبناء معسكرات دائمية للجيش لفرض سيطرتها عليهم. كانت ثورتهما تعبيرا عن شعورهما القومي المعادي للسيطرة والظلم والاستغلال واستطرادا للنضال التاريخي دفاعا عن الحقوق القومية للشعب الكوردي التي هضمت عبر مراحل التاريخ على يد الحكومات التي تتابعت على المنطقة.

باختصار فالانتفاضة كانت رد فعل مباشر وتلقائي لتدخل السلطات الحكومية الذي ذكر الكورد بتدخل الأدارة العثمانية في شؤون الإمارات الكوردية شبه المستقلة عندما كانت تواجه بمثل هذا التهديد وتجسيدا لمسيرة الحركة القومية الكوردية التي أسسها وقادها وناضل من أجلها البارزاني في تاريخنا المعاصر.

فذكرى الشيخ عبدالسلام الثاني ظلت طرية في ذهن أخويه[٢٢] وقتذاك. إنضمت القوة الجوية

---

(٢١) لا يتسع المجال هناك لبحث قضية الآشوريون وقصارى القول انهم كانوا ايضا ضحايا انهيار النظام العثماني القديم وخلق دول جديدة في المنطقة. كان الآشورين يأملون مساعدة من الحكومات المسيحية كروسيا وبريطانيا فاعلنوا الثورة على الاتراك من مواطنهم الاصلية في هكاري وطورعابدين وعلى الايرانيين في أروميه. وانتهى الامر بالبقية الباقية التي نجت من ويلات الحرب والمذابح الى وضعهم في حماية البريطانيين في العراق. وفيه جرت مذبحة اخرى لهم في العام ١٩٣٣.

(٢٢) كان **الشيخ عبدالسلام الثاني** (الاخ الاكبر للبارزاني مصطفى) أقوى وابرز زعيم كوردي اضطرت الحكومة العثمانية الى التصدي له والتعامل معه بعد **الشيخ عبيدالله النهري**. كانت دعوته لكوردستان مستقلة دعوة صميمية. وبعد نضال طويل الامد ألقي القبض عليه جراء عملية غدر وسلم للسلطات العثمانية فحوكم امام مجلس عسكري، وأعدم شنقا في سجن الموصل مع ثلاثة من اتباعه .(كان البارزاني قد اودع السجن نفسه قبل ذلك وهو ابن اربع سنين). حول اسباب قيام انتفاضة ١٩٣١، راجع أي .أم. هاملتون، طريق في كوردستان (بغداد، دار العروبة، ١٩٧١ ، ترجمة جرجيس فتح الله) ص١٥ . راجع ايضا ستيفن لونكريك، العراق ١٩٠٠–١٩٥٠ (لندن، ١٩٥٣) ص ١٩٤–١٩٨ .

كذلك: معروف جياووك، مأساة بارزان المظلومة (بغداد، ١٩٥٤) ص ١٣٧–١٣٨، راجع ايضا صديق الدملوجي، مصدر سابق، ص ٩١–٩٩ . راجع كذلك:

الملكية البريطانية أيضا الى حملة قمع الحركة البارزانية حيث سلم ملا مصطفى البارزاني وأخوه مع أسرتيهما نفسيهما للأتراك على الحدود ثم صدر عفو عنهما في العام ١٩٣٣ وحددت إقامتهما في جنوب العراق[٢٣].

بعد عشر سنوات تسلل البارزاني من السليمانية محل إقامته الجبرية ليصل بارزان ويجدد نضاله ضد النظام بالتعاون الوثيق مع القوميين الكورد. وفي هذا دليل على عمق الطابع القومي لأسرة الشيوخ البارزانيين[٢٤]. وما ان جاء العام ١٩٤٥ حتى كان البارزاني قد بسط نفوذه على رقعة واسعة من كوردستان، وصار مرجعا للفصل في النزاعات العشائرية المحلية.

وصمد إلى حين في وجه محاولات الجيش العراقي للقضاء على انتفاضته الجديدة وإلحاق الهزيمة برجاله إلا انه اضطر في أواخر العام نفسه إلى ترك ساحة القتال بسبب انسحاب بعض القبائل الموالية وانضمامها الى القوات الحكومية وكذلك بتأثير تدخل سلاح الجو البريطاني أيضا. فعبر الحدود إلى إيران ملقيا بثقله إلى جانب الحزب الديمقراطي الكوردستاني هناك، خصوصا بعد تأسيس جمهورية مهاباد في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ ليتولى فيها منصب القائد العام لقوات الجمهورية، ثم قضى السنوات الاثنتي عشر التالية لاجئا في الاتحاد السوفيتي بعد سقوط الجمهورية وإعدام مؤسسها القاضي محمد[٢٥] وزملاء له.

يمكن القول أن الحكومة العراقية وكذلك الكورد لم يكونوا قادرين على الوصول إلى تفاهم

مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية، انتفاضة بارزان الاولى ١٩٣١–١٩٣٢ (كوردستان ١٩٨٦).

(٢٣) Edgar O'balance: The Kurdish Revolt 1961 –1970(London ، 1973) p20.

ئيدكر أبلنس، الثورة الكوردية ١٩٦١–١٩٧٠ (لندن، ١٩٧٣) ص ٢٠.

Michael M. Gunter : The Kurds of Iraq (New York , 1992) p 6-8.

ميشيل كونتر، كورد العراق (نيويورك، ١٩٩٢) ص ٦ –٨ .

(٢٤) Hassan Arfa، مصدر سابق، ص ١١٩–١٢٤ .

(٢٥) وليام أيغلتن الابن، جمهورية مهاباد – جمهورية ١٩٤٦ الكوردية (بيروت، دار الطليعة ١٩٧٢) ص ١٤٠.

حول الحد الأدنى من المنطق والمعقول على الاعتراف بالحقوق والمسؤوليات. لقد انتهجت الدولة العراقية خلال فترة الحكم الملكي نهجا يمتاز بالتنكر للحقوق القومية على الصعيد القانوني والسياسي ونكث التعهدات تجاه الاقليات التي قطعتها على نفسها عندما انتهى عهد الانتداب بالتصريح الصادر في ١٩٣٢. الذي حمل سمات معاهدة دولية واعتبر جزأ من القانون الاساسي العراقي وهو التعهد الذي جعلته عصبة الامم شرطا لدخول العراق عضوا في عصبة الامم[٢٦] وكذلك استخدام العنف كوسيلة لفض النزاع فقد كانت الحملات العسكرية توجه إلى كوردستان عند أول بادرة احتجاج أو مقاومة أو المطالبة بحق وكان التمييز ضد الكورد مظهرا من مظاهر الدولة العراقية منذ تأسيسها وانعكس ذلك وما يزال بصورة أعمق باعتباره ركنا أساسيا من أركان أزمة الحكم فيه والى ذلك فأن الحركة القومية الكوردية رغم نشاطها وتعاظم امرها لم تنجح في إقامة كيان خاص بالشعب الكوردي حيث كان القائمون بأمرها يضطرون الى ترك البلاد بسبب الأعمال العسكرية وحملات الإبادة التي تعتمد عليها الحكومات المتعاقبة للقضاء على أي أمل يساور الثوار في تأمين الحقوق السياسية والمدنية وحقها في المساواة مع الاغلبية وختاما فأن الحقيقة التي لا يرقى اليها الشك ان ثورات البارزاني في أعوام ١٩٣٢، ١٩٤٣، ١٩٤٥ ومساهمته الفعالة الى جانب الشهيد القاضي محمد في الدفاع عن جمهورية مهاباد والتجائه الى الاتحاد السوفيتي وإشعاله أكبر ثورة كوردية في ١٩٦١ في كوردستان العراق التي توجت بأتفاقية آذار (مارس) ١٩٧٠ ومن ثم استمراره في قيادة النضال التحرري حتى بعد ان غدا فريسة للمرض، لا يمكن ان تكون – بأي معيار قيست – مجرد رواية عشائرية ذات طابع تمردي عصياني لأغراض شخصية، في وقت يعلم أي انسان عادل بأن نعم الحياة كانت ستقدم على طبق من الذهب للبارزاني وعشيرته وعائلته لو انه كف عن ربط كفاحه بأفق قومي وطني تحرري[٢٧].

---

(٢٦) نظرا لأهمية التعهد اشرنا ايراده نصا، انظر الملحق رقم (٢).

(٢٧) فوزي اتروشي، مقالات حول القضية الكوردية (كوردستان، مطبعة الثقافة، ١٩٩٩) ص ١٠٢.كذلك راجع عبدالقادر البريفكاني،من مسعود الى مصطفى البارزاني(القاهرة: دار الاهرام،١٩٩٩)

إن (الانقلاب العسكري) الذي عرفه المؤرخون بثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ الذي قام به الجنرال عبد الكريم قاسم وأزال به النظام الملكي أتاح للبارزاني فرصة العودة إلى العراق[٢٨]. وسرعان ما نشأت بين قائد الانقلاب وبين البارزاني علاقة ود اساسها الاعتراف بالجميل خاصة.

ان البارزاني يحتل موقعا رياديا مميزاً على صعيد الشعب الكوردي في العراق وفي بقية أجزاء كوردستان أيضا وهو الصدى لتطلعات الكورد إلى زعيم قومي كوردي معترف به يمثل قاسما مشتركا للجميع. لقد تسنى للبارزاني تحقيق ذلك بإقامة علاقة ودية وثيقة على الصعيدين العراقي والكوردي منذ وطئت قدماه أرض الوطن، كما تعزز موقعه القيادي في الحزب الديمقراطي الكوردستاني (Kurdistan Democratic Party) والذي كان رئيسا له منذ تأسيسه في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٤٦.

ففور وصوله بادر الى الإسهام فعليا بأوجه النشاط السياسي والحزبي رغم أن (KDP) لم يكن مرخصا له قانونا بالعمل العلني. واستطاع من موقعه هذا إقناع المكتب السياسي للبارتي بإعادة العضوية (لحمزة عبد الله) الذي كان موضع اعتماده ومن مقربيه. ثم نصبه سكرتيرا عاما للحزب وهو المنصب الذي كان قد شغله قبلا.

تعاون البارزاني مع عبدالكريم قاسم وبخاصة في السنوات الثلاث الأولى من ثورة تموز، لكن الكورد رغم التطور الذي حصل في وضعهم القانوني وبعض الخطوات الإيجابية التي اتخذت بحقهم لم يحصلوا على حقوقهم التي كانوا يجاهدون في سبيلها قبل الثورة. بل إن "الثورة" مارست لاحقا أعمال عنف عسكرية وشنت الحملات البوليسية ضد الكورد بأسلوب يفوق ما اعتمده العهد الملكي قسوة وتعنتا.

---

(٢٨) اثناء عودة **البارزاني** الى بغداد (١٩٥٨) قام بزيارة الى القاهرة والتقى فيها لاول مرة بالزعيم العربي **جمال عبدالناصر**، ثم توجه بعدها بالباخرة الى ميناء البصرة حيث استقبل أستقبالا جماهيريا حاشدا.

ورغم إجازة الحزب الديمقراطي الكوردستاني (KDP) في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ إلا أن الاعتقالات شملت العديد من قياداته وكوادره وأعضائه وأضطر البارزاني لإعلان الثورة في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ بعد أن فشلت الجهود لإقناع الحكم بالتخلي عن الحل العسكري وتلبية بعض مطالب الشعب الكوردي.

لقد حاول الزعيم عبد الكريم قاسم دق إسفين بين الكورد وتحريض بعضهم ضد البعض بل تشجيع قسم منهم للوقوف ضد زعامة البارزاني الذي كان يحسب له ألف حساب ولم يغب عن باله في أي وقت بأن شعبية البارزاني بين الكورد لا يمكن أن تضاهيها شعبيته عندهم، خصوصا بعد التحرشات والحملات العسكرية ضدهم والتنكر لحقوقهم القومية. واستغل قاسم حادثة اغتيال احمد آغا الزيباري[٢٩] في العام ١٩٦٠ وبعض أحداث كوردستان الاخرى لمحاربة النفوذ الذي تمتع به البارتي باعتباره المعبر عن طموحات الشعب الكوردي ليبدأ فصلا جديدا من تاريخه، حين هاجمت الطائرات العراقية منطقة بارزان وقصفتها بالقنابل مشردة أهلها، فاندلعت الثورة الكوردية كرد فعل طبيعي للدفاع عن النفس وللمطالبة بنيل الحقوق وبذلك حصلت القطيعة بين البارزاني وقاسم وحل فصل الجفاء بينهما.

عمل قاسم منذ ١٩٦٠ وبعد البرود الذي خيم على علاقته مع البارزاني على تشجيع أعداء بارزان التقليديين على القيام بحملات وشن غارات على قراهم وقرى حلفائهم الآشوريين أيضا. وقد واجه البارتي الحملة مستنكرا بسلسلة من المقالات، في صحفه، مثيرا مشكلة مصير كورد العراق ازاء احتمالات قيام وحدة للعالم العربي يكون العراق طرفا فيها مستقبلا. وبسبب تعاظم النزعة العسكرية الشوفينية في التعامل مع القضية الكوردية واندلاع الحرب ضد الكورد ووقوع خسائر فادحة في الأرواح والأموال وكرد فعل على ذلك نشرت جريدة "خه بات"(النضال) لسان حال الحزب في افتتاحية تناولت فيها التناقض بين المادة الثالثة التي احتواها الدستور العراقي

---

(٢٩) **الزيباريون** هم قبيلة تجاور بارزان من ناحية الجنوب والنزاع بين القبيلتين كاد يكون تاريخيا وقد امتد اكثر من قرن من الزمن، لكن في بداية العام ١٩٤٤ جرى الصلح بينهما وتم على اثره حلف قتالي بموجبه حملت القبيلة الزيبارية السلاح لتقاتل الى جانب قوى الثورة في العام ١٩٤٥.

المؤقت التي تنص على: أن العرب والكورد شركاء في الوطن الواحد بمعنى أن العراق يتألف من قوميتين رئيستين هما العرب والكورد وبين المادة الثانية التي تنص على أن "العراق جزء من الأمة العربية"[٣٠]. وعما إذا كانت المادة تفسح للكورد المجال للمطالبة بدرجة من الحكم الذاتي وهو أمر لم يكن قاسم يتوقعه.

قد يكون هدف "خه بات" هو رفع شعار الحكم الذاتي وهو أمر مشروع وعادل لو تحقق لجنب العراق بعربه وكورده الويلات والمآسي التي كابدها طوال السنوات الماضية وأرسى الأسس الصحيحة والعلاقات السليمة والمتكافئة بين الشعبين العربي والكوردي في إطار عراق جديد، لكن ذلك للأسف الشديد لم يتحقق. مما أدى إلى تعاظم الاتجاهات الاستعلائية والشوفينية لدى بعض"القوميين العرب" المتنفذين من جهة والتعصب القومي لدى بعض الفئات الكوردية من جهة ثانية.

طرأ تطور عظيم على الشعور القومي عند الكورد، فبالإضافة إلى النخبة المثقفة التي برزت خلال العقود الثلاثة الماضية أدى انتشار رقعة التعليم واستخدام التكنولوجيا الغربية المتقدمة بكل أنواعها إلى امتداد الوعي القومي الكوردي لفئات واسعة، سواء عند القبائل كافة أو في أوساط بعض الفلاحين ومنهم الشبان الكورد ذوو الأصل القبائلي الذين ظلت زعاماتهم التقليدية ترتبط بعلاقات مع الحكومة. ومع مرور الأيام توسع نفوذ البارتي والتحق به بعض زعماء القبائل والعسكريين إضافة إلىالمثقفين والطلبة والمتعلمين، علما بأن الجميع كان يدين بزعامة البارزاني ودوره في الحركة القومية الكوردية.

لقد اتخذ قاسم سلسلة من الإجراءات التعسفية بحق الكورد منها إغلاق جريدة الحزب وسحب اجازته وإصدار أمر القبض على سكرتيره العام إبراهيم احمد، ووضع قطعات الجيش العراقي تحت الإنذار المشدد درجة (ج) حيث اضطر البارزاني إلى مغادرة بغداد تمهيدا لإعلان ثورة ايلول في الوقت الذي كانت حياته مهددة بالخطر.

---

(٣٠) جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم – تاريخ سياسي ١٩٥٨– ١٩٦٣ (ستوكهولم،١٩٨٩) ص٨٤١– ٨٤٣.

وفي كوردستان اجتمع له ما يناهز سبعة آلاف من الأنصار والمؤيدين وهم نواة البيشمركة وشرع بالسيطرة على بعض المواقع الستراتيجية التي كانت الشرطة الحكومية والحاميات الصغيرة المنعزلة تضطر الى تركها، لكن قاسم بدأ العمليات العسكرية بنطاق واسع عندما أرسل طيرانه الحربي لقصف منطقة بارزان في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٦١.

كان معظم الضحايا من الأطفال والنساء والعجزة جراء القصف الوحشي وكان هذا سببا في زيادة العطف على قضية الشعب الكوردي[٣١]. وعجز قاسم عن القضاء على الثورة رغم تفوقه عدة وعددا. فالبارزاني اعتمد بنجاح تام أسلوب "حرب العصابات" التقليدي، بتركه الدفاع عن مواضع ثابتة (معتمدا الدفاع السيار) حتى انه ترك بارزان نفسها. مدركا من تجربته انه الجهة الفائزة بحكم وجوده بين المقاتلين الثوار الكورد الذين اصبحوا يعرفون باسم "البيشمركة" أي الفدائيين. وأنه لم يترك أية فرصة لتطويقهم وكانوا قادرين على الإفلات والتسلل قبل أن يطبق عليهم فخ حكومي بفضل معرفتهم الدقيقة بتضاريس الأرض التي يقاتلون فيها ومن اجلها[٣٢].

(٣١) ماجد عبد الرضا، القضية الكوردية في العراق ١٩٥٨ –١٩٧٥ (بيروت ١٩٨٧) ص ٩٦–٩٨.

(٣٢) Edgar O'balance: The Kurdish Revolt 1961 – 1970 (London: Faber & Faber Limited, 1973) p.74 .

أدكار أبلنس، الثورة الكوردية ١٩٦١ –١٩٧٠ (لندن، ١٩٧٣) ص ٧٤.

الفصل الثاني

البعث العراقي والقضية الكوردية

- **المسألة الكوردية وحركة 8 شباط (فبراير)** 1963
- **المسألة الكوردية وحكم الأخوين عارف** (1963-1968)
- **عودة البعث** 1968
- **الكورد والحرب العراقية الايرانية**

الفصل الثاني

البعث العراقي والقضية الكوردية

المسألة الكوردية وحركة ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣

أزيح حكم عبدالكريم قاسم بانقلاب عسكري، دبره ونفذه حزب البعث العربي الاشتراكي بالتعاون مع فريق من الضباط القوميين في الجيش صبيحة الثامن من شباط (فبراير) ١٩٦٣.

كان العالم العربي آنذاك مفتونا بمفاهيم "القومية العربية" التي حمل لواءها الرئيس جمال عبدالناصر فاكتسحته أمواجها. وبمجهود الزعيم المصري ووسائل اعلامه بدا إسقاط النظام القاسمي في مجرى هذا التيار عملا سهلا معبد الطريق، فبغرق قاسم في حمأة الحرب الكوردية، وتصاعد السخط السياسي على الحكم الفردي الذي يمارسه وابتعاد حلفائه من اليسار العراقي عنه وعزلته العربية أصبح الانقلاب أمرا ميسورا. كانت مساهمة الضباط القوميين الناصريين، الداعين إلى الوحدة عاملا أساسياً في نجاح الانقلاب. ولم يكن يقل عنه أهمية مسألة تحييد الثورة الكوردية، عن طريق التقرب منها بالاتصال بزعمائها وضمان تعاونهم. حيث جرت عدة اتصالات بين القوميين والبعثيين وبين قادة البارتي قبل وقوع حركة ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣.[٣٣]

(٣٣) بدأ الاتصال بالعقيد طاهر يحيى (رئيس أركان الجيش فيما بعد) عن طريق أحد العسكريين الكورد من أصدقائه وهو العقيد المتقاعد (كريم قرني) الذي بادر بدوره إلى إحالة الموضوع الى السكرتير العام (للبارتي) إبراهيم أحمد، وبموافقة البارزاني جرت عدة اتصالات كان آخرها في بغداد بين علي صالح السعدي أمين سر القيادة

وكانت هناك في بغداد وعود "شفوية" بالحكم الذاتي لكوردستان إلا أنها لم تترجم إلى واقع فعلي – كما هو معروف عن النظام في بغداد – وسرعان ما طواها النسيان وكأن شيئا لم يكن، فقد ظلت عموم مواقف البعثيين والقوميين آنذاك لا تقترب من فكرة الحكم الذاتي والحقوق القومية والالتزامات التي ترتبها على الصعيدين القانوني والسياسي.

استقبل "الثوار الكورد" الانقلاب باستبشار وآمال عريضة ودخل الوزارة المؤلفة اثنان من الكورد[٣٤] لكن هذه الآمال سرعان ما تبددت حين بدأ الهجوم على الثورة الكوردية أقل من أربعة أشهر.

فلم يمض وقت طويل حتى بدا واضحاً بان النظام البعثي الجديد لم يكن جدياً في تنفيذ العهود التي قطعها للكورد بالحكم الذاتي ولا بما هو قريب منها. واستؤنفت الحرب بشدة وضراوة غير معهودة تحت شعار "القضاء التام على عصابة المتمردين الشقاة" حسب تصريح وزير الدفاع البعثي (الفريق صالح مهدي عماش) الذي قال ان الجيش العراقي لن يذهب الى قتال بل الى "نزهة" إشارة إلى ما تراءى له من سهولة في القضاء على الثورة ولم يطل الامر بحكام البعث ليدركوا خطأ تقديرهم ولم يجدوا بدا من الاستعانة بالجيش السوري حيث شارك لواء اليرموك في القتال الى جانب الجيش العراقي فاصيب بهزيمة شنعاء في موقعة (باطوفة) الشهيرة عند مشارف زاخو وألحقت به خسائر جسيمة واضطر معه إلى الانسحاب من ميدان القتال[٣٥]. وعاد النظام

القطرية لحزب البعث في العراق وبين صالح اليوسفي عضو المكتب السياسي للبارتي، عشية يوم وقوع الانقلاب الفعلي.

راجع: اديفيد أدمس وجرجيس فتح الله، الحرب الكوردية وانشقاق ١٩٦٤ (ستوكهولم، ١٩٩٠) ص٣٧.
Batato: The Old Social Classes and the Revolutionary Movements in Iraq (Princeton Press, 1982) P1001.
حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق (الولايات المتحدة، مطابع برينسينت،١٩٨٢) ص ١٠٠١.

(٣٤) هما العميد فؤاد عارف والشيخ بابا علي الشيخ محمود الحفيد. نال تكليفهما موافقة الثورة الكوردية رغم أنه لم يكن أي منهما ينتسب للحزب أو للحركة.

(٣٥) دانا ادمز شميت، رحلة الى رجال شجعان في كوردستان، ترجمة جرجيس فتح الله (بيروت، منشورات

الجديد كسابقه يرزح تحت ثقل الحرب ويغرق في عبابها. فضلاً عن المصاعب والعراقيل القاتلة التي ولدتها تناقضاته، جراء "زواج المصلحة" القومي– البعثي والتناحر القيادي الداخلي في جسم الحزب الحاكم والأنكى من ذلك افتضاح زيف شعارات "القومية العربية" الصارخة. فقد تحول ما سمي "بالوحدة الثلاثية" التي تم التوقيع عليها بين مصر والعراق وسورية في ١٧ نيسان (أبريل) ١٩٦٣ إلى تقوقع قطري واستئثار حزبي وهجوم ضد قيادة عبدالناصر.

أفرزت سياسة الاستبداد والقمع والتجاوز على القانون التي انتهجها حزب البعث الحاكم والحرس القومي أثرها الكبير في عزلة الحكم الجديد وفي اتساع مقاومته والتصدي له من قبل الجماهير العربية والكوردية على حد سواء.

المسألة الكوردية وحكم الأخوين عارف

اثر تصدع الكيان الحزبي والانشقاق الذي حصل بين الجناحين العسكري والمدني في القيادة القطرية وانحلال العلاقة المصلحية الظرفية البعثية – القومية استثمر عبدالسلام محمد عارف رئيس الجمهورية الفرصة لينفذ انقلاباً عسكرياً في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ قال انه حركة تصحيحية بالتعاون مع بعض العسكريين القوميين والساخطين على حكم حزب البعث.

وأصغى "عارف" إلى نصيحة "عبدالناصر"، كما نصح قائد الثورة البارزاني من جهات متعددة أيضاً بقبول عرض وقف إطلاق النار الذي اقترحه (عارف) والدخول في مفاوضات[٣٦] رغم أن البارزاني كان يشك في صفاء نية الحاكم الجديد. وتمهيدا للشروع في ذلك أقدمت اللجنة المركزية للبارتي على اتخاذ قرار في الخامس عشر من آب (أغسطس) ١٩٦٤ بالتخلي مؤقتا عن شعار "الحكم الذاتي لكوردستان والديمقراطية للعراق" وذلك تأكيداً لحسن نيتها في التعاطي مع الوضع

دار مكتبة الحياة) ص ١٢٥ – ١٢٨.

(٣٦) النصائح وردت إلى البارزاني من جهات ثلاث هي: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومصر.

راجع: ديفيد أدمس وجرجيس فتح الله، الحرب الكوردية وانشقاق العام ١٩٦٤، مصدر سابق.كذلك:

Charles Tripp, A History of Iraq(London: Cambridge University Press, 2000)

الجديد، لكن حسن النية ينبغي أن يترجمه الحاكم الجديد الى واقع عملي بالاعتراف أولاً وقبل كل شيء بحقوق الكورد والعمل على إزالة الحيف الذي لحق بهم.

وشهدت الأشهر الباقية من العام ١٩٦٤ ومعظم اشهر العام ١٩٦٥ قيام البارتي بإعادة تنظيم نفسه بزعامة البارزاني وتثبيت مراكزه بعد الهزة التي تعرض لها وضعضعت أركانه بانشطار الحزب إلى قسمين في آب (أغسطس) ١٩٦٤. وهي الحركة التي تزعمها السكرتير العام إبراهيم أحمد ولفيف من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية.

بقدوم العام ١٩٦٥ انحسرت رقعة التنظيم الانشقاقي وذلك باضطرار أعضائه الى مغادرة الأراضي العراقية واللجوء إلى إيران إثر الصدامات مع البارتي بقيادة البارزاني. وفي غضون ذلك بدا واضحا بان نظام عارف لا نية له قط في الوفاء بعهوده ولم يقدم على أية خطوة عملية في حل القضية الكوردية.

استؤنف القتال المتقطع في ٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٦٥. وفي آذار (مارس) ١٩٦٦، صعدت الحكومة الجديدة من العمليات العسكرية[٣٧] باصرار من العسكريين وعلى رأسهم اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي الذي كان يتولى منصب وزير الدفاع آنذاك. وقد استمرت لما يزيد على عام كامل وختمت بهزيمة عسكرية لامثيل لها في تاريخ الجيش العراقي في معركة جبل هندرين[٣٨]. الأمر الذي أرغم حكومة عبدالرحمن عارف على الشروع في التقرب من قيادة الثورة بغية الوصول إلى اتفاق لإنهاء حالة الحرب واصدر رئيس الوزراء العراقي الدكتور عبدالرحمن البزاز بيانا عرف بتصريح ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٦. اعترف فيه بالحقوق القومية الكوردية ومع أن البارزاني وافق على محتوى البيان، إلا أنه أثار امتعاضا لدى قادة الجيش العراقي وأرغم البزاز على

---

(٣٧) في تلك الأثناء ختمت حياة عبدالسلام عارف بسقوط طائرته المروحية جنوب العراق في ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٦٦. وانتخب أخوه عبدالرحمن عارف خلفا له اثر اجتماع ما دعي بمجلس الدفاع الأعلى. وأسندت الوزارة إلى عبدالرحمن البزاز.

(٣٨) جد وصفا مفصلا للمعارك التي اندلعت في جبل هندرين في كتاب رينيه موربيس، كوردستان أو الموت، كوردولوجيا، ١٩٨٦، ص١٠٧-١٢٩.

الاستقالة[٣٩]. واستمرت صيغة بيان ٢٩ حزيران (يونيو) باعتبارها قاعدة للعلاقة بين الحركة الكوردية والحكومة العراقية حتى العام ١٩٦٨ والإطاحة بحكم عبدالرحمن عارف.

تسلم رجال البعث مقاليد الحكم للمرة الثانية في ١٧–٣٠ من تموز (يوليو) ١٩٦٨، اثر انقلاب عسكري وقد باتوا الآن يدركون قصر النظر في انتهاج سياسة قتال الكورد إلا في حالة ضمان التغلب على مقاومتهم[٤٠]، ووجدوا من الحصافة والحكمة أن يهادنوا الثورة الكوردية لفترة من الوقت يوظفونها لتوطيد حكمهم سياسيا. وعرضوا تطبيق بيان "٢٩ من حزيران (يوليو) ١٩٦٦" المار الذكر. إلا أن الجانب الكوردي لم يكن واثقاً من العرض وادرك بأنهم يريدون كسب الوقت لذا لم يكن ثمة خيار آخر غير التحدي والمقاومة، فكانت هناك هدنة هشة تقطعها بين حين وآخر اشتباكات جانبية متباعدة محكومة بشبه اتفاق ضمني لتحاشي توسيع رقعة العمليات التي كان يخشاها الطرفان الأول (الحكم) خوفا من الإطاحة به ولديه تجربة حكم قاسم وفترة الحكم البعثي الأول وحكم الأخوين عارف. والثاني (الكورد) الذين لم يكونوا مستعدين لقتال طويل الأمد خصوصاً وهم يشكون نقصاً كبيرا في السلاح والعتاد والمؤونة الى جانب قلق من حلفاء غير مضمونين والخوف من القسوة والوحشية التي يمكن أن يلجأ اليها الحكام الجدد ضدهم أضافة لخوفهم من خسائر وخيمة العاقبة. الا ان الرياح العاصفة لم تجر كما تشتهي السفن فالتصعيد العسكري فرض منطقة رغم توجس الطرفين وشعورهما بالمرارة التي خلفتها تجارب حقبة ١٩٦٣–١٩٦٦.

---

(٣٩) أصر د. عبدالرحمن البزاز وهو أستاذ جامعي وفقيه قانوني قومي التوجه ينتسب إلى الطائفة السنية من بغداد، صرح بعد استقالته على أن بيان ٢٩ حزيران هو جزء من برنامج وزارته فحسب وليس اتفاقا جرى بعد مفاوضات، وقد جرت مساجلة بين "التآخي" لسان الحزب الديمقراطي الكوردستاني وبين رئيس الحكومة المستقيل حول صفة البيان القانونية. وأصر البزاز على انه مجرد جزء من برنامج حكومة لا ترغم أية حكومة تالية على التقيد به، في حين كانت وجهة نظر الحزب بأنه اتفاق تلزم به الحكومات المتعاقبة، وفي الواقع انه كما اعتبره البزاز مجرد بيان حكومي. لكنه شكل التزاما من جهة أخرى لم يكن بالإمكان التملص منه. (انظر التفاصيل: جرجيس فتح الله، زيارة للماضي القريب (ستوكهولم، ١٩٩٧).

(٤٠) ماجد عبدالرضا، المسألة القومية الكوردية في العراق (١٩٥٨–١٩٧٥) ص ١٤٢ – ١٤٥.

عودة البعث

استمر الوضع حتى حدوث انقلاب ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨ والذي أعقبته حركة "تصحيحية" في ٣٠ تموز (يوليو) أي بعد ١٣ يوماً دفعت بالتحالف القلق بين كتلة عبدالرزاق النايف – عبدالرحمن الداود الى الهاوية فقد استولى حزب البعث كلياً على السلطة صبيحة يوم ٣٠ تموز (يوليو)١٩٦٨ حينما كان الفريق الأول الركن عبدالرحمن الداود وزير الدفاع يتفقد القطعات العراقية في قيادة قوات صلاح الدين في المملكة الأردنية الهاشمية حيث القي القبض عليه.

طرد الحزب حلفاءه الذين أوصلوه الى السلطة وهيأوا له أسباب النجاح. وفي العام ١٩٦٩ بدأت اتصالات غير رسمية بين الحركة الكوردية والسلطة الجديدة لغرض الوصول إلى اتفاق شامل. شارك فيها الاتحاد السوفيتي بصورة خاصة من خلال يغيني بريماكوف رئيس الوزراء الروسي السابق، الذي كان آنذاك مراسلا لمكتب البرافدا وأحد معتمدي جهاز الاستخبارات الروسي KGB المعروف بعلاقاته الطيبة مع قادة البعث، مهد الاخير للقاء البعث والبارتي بإجراء مقابلة صحفية مع البارزاني ناقلا إليه نص رسالة موسكو مثلما نقلها أيضا إلى الجانب الحكومي. وبادرت القيادات القومية والقطرية لحزب البعث – في العراق إلى موقف سياسي– نظري غير متوقع قط – تمهيدا للاتفاق – بالاعتراف بحق الكورد في الحكم الذاتي وباستعدادها سياسيا لإجراء مفاوضات مع القيادة الكوردية على هذا الأساس.

بعد لقاءات ومفاوضات مكثفة وافق الطرفان على حل النزاع بموجب اتفاقية الحادي عشر من آذار (مارس) ١٩٧٠[٤١].

كان الاتفاق مرحلة فاصلة في تاريخ العلاقات بين الحركة الكوردية والحكومة المركزية[٤٢] فقد وضع الأسس المبدئية الرئيسية "للحكم الذاتي" بتعديل آخر على الدستور الجديد هذا نصه

---

(٤١) النص الكامل للاتفاق تجده في الملحق رقم (٣).

(٤٢) ديفيد ماكداول، التاريخ الحديث للكورد (لندن، ١٩٩٦) ص ٣٢٧–٣٣٠. كذلك : جارلز تريب، تاريخ العراق(لندن: مطابع جامعة كمبريج،٢٠٠٠).

"الشعب العراقي يتألف من قوميتين: القومية العربية والقومية الكوردية".

بمقتضى هذه الاتفاق تكون للكورد سلطات تشريع تتناسب عددهم في العراق ونائب ثان لرئيس الجمهورية، وتمديد نطاق الحكم الذاتي إلى المناطق التي يؤلف الكورد فيها أغلبية. باستخدام اللغة الكوردية لغة رسمية ثانية إلى جانب العربية. وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي (الذي لم ينجز منذ بدء العمل به في عام ١٩٥٨). وتخصيص مبالغ من الخزينة للتنمية والتطور وتعزيز مستوى الخدمات التربوية والتعليمية والاجتماعية في كوردستان. كانت هذه الاتفاقية بمثابة "حقنة مقوية في ذراع الحكومة الجديدة" أمنت به على نفسها وهيأت لها الوقت لتثبيت دعائمها وترسيخها.

فلم تمر اشهر قلائل عليها حتى راح الحزب الحاكم والبارتي يشكو أحدهما من الآخر[٤٣] فالحزب الحاكم كان يعدد منجزاته التي حققها والبارتي يحصي التجاوزات والانتهاكات التي يقوم بها حزب البعث وأجهزته الأمنية في كوردستان. نقض النظام تعهده بإقامة المجلس الوطني (مجلس النواب) كما وعد. وكان واضحا انه لم يكن في الداخل مدعما بأية قوة سياسية وبدأ الكورد يدركون كم كان تعاملهم الإيجابي مع النظام المعزول مهما له. وفي نهاية العام كانت هناك محاولة لاغتيال إدريس أحد أبناء البارزاني[٤٤] في بغداد. ثم ثار النزاع حول كركوك وخانقين

(٤٣) راجع كتاب (في سبيل السلم والوحدة الوطنية في سبيل تطبيق اتفاقية آذار) من منشورات دار التآخي، بغداد للسنة ١٩٧٣.

(٤٤) ولد إدريس البارزاني عام ١٩٤٤ في قرية بارزان من كوردستان العراق، عاش مقتبل حياته في ظل انتفاضة بارزان وجمهورية مهاباد وانتفاضات الشعب الكوردي وثورة أيلول. بعد نجاح البارزاني في الوصول الى الاتحاد السوفيتي السابق مع قوات جمهورية مهاباد عام ١٩٤٧ عاش إدريس في المنفى والإقامة الجبرية ١١ عاماً مع عائلته في البصرة – بغداد – الموصل، وظل هناك حتى عودة قائد الشعب الكوردي مصطفى البارزاني بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الى العراق. بعد إعلان ثورة أيلول عام ١٩٦١ اضطر الى ترك الدراسة وحمل السلاح الى جانب الشعب الكوردي ومقاتليه البيشمركة. تسلم مسؤولية مواقع ومناصب عسكرية وسياسية هامة منذ اندلاع الثورة. وفي عام ١٩٧٠ كان إدريس البارزاني عضواً بارزاً في وفد الحركة الكوردية المفاوض والذي أنجز اتفاقية ١١ اذار (مارس). انتخب في المؤتمر الثامن للحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي عقد عام ١٩٧٠ عضواً في اللجنة

وسنجار والشيخان وهي مناطق كوردية حساسة تتمسك بها الحركة التحررية الكوردية. كان البارزاني يدرك مخاطر توطين العرب في المناطق الكوردية المذكورة بغية تغيير تركيبها القومي لصالح العرب وتغيير واقعها الديموغرافي. وباتت كركوك بنوع خاص موضوعا شديد الحساسية ومثيرا للعواطف من الجهتين وبعد شهر من التوقيع على معاهدة الصداقة العراقية السوفيتية في ٩ نيسان (أبريل) ١٩٧٢ قررت الولايات المتحدة مساعدة إيران لموازنة النفوذ السوفيتي في المنطقة[٤٥]. وبعدها في شهر حزيران (يونيو) اقدم العراق على تأميم شركات النفط الأجنبية في العراق، وبات للولايات المتحدة جراء ذلك أسباب أخرى كافية للعمل على تقويض صرح النظام البعثي في بغداد.

حسب تقرير لجنة (PIKE) المرفوع إلى مجلس النواب الأمريكي[٤٦] بتاريخ ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ إن كلا من إيران والولايات المتحدة كانتا تأملان الإفادة من الموقف البالغ التعقيد الذي وقع فيه العراق بسبب رفض الكورد التنازل عن مطلب الحكم الذاتي (الجزئي) واستعدادهم للدفاع عنه ضد الوضع القائم في العراق.

ولكن رغم هذا، فإن الحكومة العراقية كانت مصممة على عدم اعتماد الاساس الديمقراطي سبيلا لحل القضية الكوردية.

وذلك لأن أسلوبها في الحكم يمتاز بالاستبداد والقمع وكان العراقيون جميعا يعاملون على هذا

المركزية للحزب وبعد فترة قصيرة من هذا التاريخ انتخب عضوا في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني وتسلم مسؤولية الإشراف على المكتب العسكري. وفي يوم ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧ توقف قلبه في مقره بناحية سليفانا – محافظة اورمية – في إيران.

(٤٥) Henry Kissinger: Years of Renewal (London: Weidnfeld & Nicolson, 1999) PP 576-598.

هنري كيسنجر، سنوات التجديد(لندن،١٩٩٩) ص ٥٧٦–٥٩٨ ، هناك فصلا كاملا عن الاتصالات الايرانية – الامريكية في تلك الفترة.

(٤٦) انظر الى تقرير لجنة بايك(لندن، سلسلة كتب سيوسمان، ١٩٧٧) ص ١٦–١٧ و١٤١–١٤٨ و١٩٥–١٩٨ و٢١١–٢١٧. كذلك راجع محمد احسان، الصراعات الدولية في قرن العشرين(كوردستان: دار آراس، ٢٠٠٠).

الأساس وكأنهم رعايا وليسوا مواطنين. وكانت الحياة الداخلية لحزب السلطة بعيدة عن المفاهيم الديمقراطية والإنسانية وروح التسامح. لذلك تهيأ الجانبان لخوض حرب جديدة.

كانت كركوك مما لاشك فيه العقبة الكأداء الكبرى، وحجر عثرة كبير أمام التوصل إلى تسوية مناسبة. فالحكومة العراقية لم توفر جهدا ولم تدخر وسيلة لاحداث التغيير في التوازن السياسي لهذه المدينة مستفزة مشاعر الكورد بترحيلهم إلى الجنوب أو إلى مناطق أخرى عربية.

ويعود السبب في تنامي نزعة الاستئثار والتعالي لدى الحكومة العراقية إلى مضاعفة عائدات النفط زهاء عشرة أضعاف بعد التأميم والارتفاع العظيم في أسعار النفط بعد حرب تشرين (أكتوبر) العربية– الإسرائيلية العام ١٩٧٣ الأمر الذي عزز الموقف العراقي وزاد في صلابته.

وفي آذار (مارس) من العام ١٩٧٤ أصدر النظام العراقي قانونه الخاص بـ"الحكم الذاتي لمنطقة كوردستان"[٤٧] الذي اقترن بالموافقة عليه بما سمي في حينه بالجبهة الوطنية وهي الجبهة التي خلقها الحكم وتضم حزب البعث والحزب الشيوعي وبعض الفئات القومية في حين أبى الحزب الديمقراطي الكوردستاني الدخول فيها. كانت السلطة تسعى لفرض مفهومها للحكم الذاتي فرضا على الشعب الكوردي وفيه استثنيت كركوك من المنطقة المشمولة، وحصر الحق المطلق بيد الحكومة في اختيار الموظفين لها وجعلت الكلمة النهائية في اعمال الادارات بيد الحكومة المركزية فرفض البارزاني الصيغة وبدأت الهوة تتسع بين الجانبين، وراح كل جانب يستعد لخوض حرب جديدة. وكان من خطة البارزاني خوض قتال وفق الأسلوب المعتاد بالاستحكام والدفاع عن القوس الجبلي الممتد من زاخو حتى دربنديخان، إلا أن قواته لم تكن ندا لجيش تم تدريبه لمدة طويلة واعداده بالضبط لهذه المواجهة وتم تسليحه بمعدات سوفيتية حديثة مدعما بسلاح جوي يفتقر إليه الكورد.

اندفع الجيش العراقي على المحورين الرئيسين واحتل العمادية وعقرة وقلعةدزه ورانيه وروانduz مع حلول فصل الخريف. مع هذا وجد النظام نفسه قليل الحيلة أمام الدفاعات

(٤٧) انظر الى تفاصيل "قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٧٤" في ملحق رقم (٥).

الكوردية وفي وضع سيء جدا، وعجز عن الفوز بمعركة فاصلة مع الكورد في ميادين القتال، حتى السادس من شهر آذار (مارس) ١٩٧٥ إذ ذاك عمد صدام حسين، وكان نائباً لمجلس قيادة الثورة وقتذاك وهو الرجل القوي والفعلي في النظام، الى عقد صفقة مع شاه إيران في الجزائر[٤٨]. تنازل فيها عن النصف الشرقي من شط العرب (خط تالفيك[٤٩]). وهو ما كانت تصبو إليه إيران منذ زمن بعيد مقابل تعهد الشاه بقطع كل مساعدة للثوار الكورد وغلق حدوده بوجههم وحرمانهم من المناورة، تلا ذلك قرار بوقف إطلاق النار. بعدها عرض النظام العراقي "التسليم والعفو" عن القائمين بالحركة. وفكر البارزاني بمسؤولية وواقعية بعقبى استمرار القتال بعد قطع إيران إمداداتها للثورة الكوردية وتوقيع الشاه اتفاقية ٦ آذار (١٩٧٥) مع صدام حسين في الجزائر، فأدرك خطورة ذلك على مستقبل الشعب الكوردي المعرض للحصار والإبادة وكان دوما قارئا جيدا لمفردات الواقع، فأتخذ بشجاعة قرار الانسحاب رغم قسوته بالنسبة له شخصيا لكن كان مستقبل القضية الكوردية وحقن دماء الشعب الكوردي نصب تفكيره دائما وهو الأهم مما دفعه للإيعاز للبيشمركة بوقف القتال مسكونا بأمل تجديد الثورة في ظرف آخر، وغادر العراق وسكن "كرج" وهي من ضواحي طهران[٥٠].

ان فترة القتال ١٩٧٤–١٩٧٥ كانت حرباً مريرةً كلفت غاليا، ماديا وبشريا وسفكت دماء غزيرة وكانت مواجهة غير متكافئة لم يكن فيها حلفاء الكورد بمستوى المسؤولية، بل انهم خذلوا الشعب الكوردي في اللحظة الحرجة وردد الكورد يومها أينما كانوا ان لا أصدقاء لهم

---

(٤٨) انظر الملحق رقم (٥) نص "اتفاقية الجزائر في ٦ آذار (مارس) ١٩٧٤".

(٤٩) يطلق على كلمة ألمانية تتالف من مقطعين THAL بمعنى الوادي، وWEG أي الطريق، فيكون معناها طريق الوادي، وقد اصبح THALWEG مصطلحاً دوليا يطلق على مجرى المياه الوسطى، أو لأعمق نقطة في مجرى النهر. ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية (ج ٥، بغداد،١٩٨٨) ص ٢٤. انظر كذلك: عبدالحسين شعبان، النزاع العراقي – الإيراني، ملاحظات واراء في ضوء القانون الدولي (بيروت، دار الطريق الجديد، ١٩٨١).

(٥٠) Michael M. Gunter: The Kurds of Iraq (London, 1992). Also : Mohammed Ihssan,The Role of Anfal Campaign in the Construction of Kurdish Nationalism(Exeter: University of Exeter Press,1999)

سوى الجبال، كان هذا أهم درس لقنته الحرب لهم وبقي ماثلا للعيان ومحفورا في الذاكرة، فحساب ميزان القوى أمر في غاية الأهمية لتجنب المزيد من الخسائر رغم أن الحكم البعثي لم يتح أية فرصة للتوصل إلى تسوية سلمية وكان هاجسه اليومي هو حشر الكورد في الزاوية ووضعهم في منعطف الطريق تمهيدا لشن حملة عسكرية لإبادتهم.

ترك النظام المجال لعودة بعض النازحين إلى موطنهم إلا انه أزال من الخارطة ما لايقل عن خمسمائة قرية بحجة استحداث حزام صحي (أمني) مع إيران، تم بمقتضاه تهجير ستمائة ألف من القرويين وإسكانهم في مجمعات سكنية، وإبعاد أسر "المتمردين" إلى المناطق الجنوبية من العراق.

ان النكسة الكوردية حلت بفعل اختلال الميزان الدولي لصالح الحكومة العراقية دون غض الطرف عن مواطن الضعف الداخلية. ومهما يكن من أمر فان عدالة القضية الكوردية التحررية استعادت نهضتها في مدة قياسية وبادرت مجددا لاستعادة مواقعها ورسم استراتيجيات جديدة بالاستفادة من التجارب التاريخية السابقة.

والخلاصة بدأ هناك اتجاهان أساسيان في حل القضية الكوردية: الأول الخيار العسكري وتكمن خلفيته الفكرية (كما يقول أحد الكتاب العرب المتنورين من أصدقاء الشعب الكوردي) في الاستعلاء القومي المقيت والدعوات الشوفينية الرامية إلى صهر الكورد من العرب الذين سكنوا الجبال وقد فشلت الحلول العسكرية كلها سواء ما كان منها في العهد الملكي أو في العهد الجمهوري (حكم قاسم، حكم البعث الأول، حكم الأخوين عارف، حكم البعث الثاني) كما وصلت محاولات الالتفاف على الاتفاقات التي تمنح الشعب الكوردي بعض حقوقه القومية إلى طريق مسدود. أما الاتجاه الثاني أي الخيار الآخر فلم يكن مقبولا على المستوى الحكومي بالشكل الذي يصبو اليه الكورد وتستهدفه حركاتهم النضالية لكنه تعزز على مستوى الجبهة الشعبية فلم يعد يقتصر على بعض القوى اليسارية كالشيوعيين والماركسيين والديمقراطيين والقوى

الاخرى بل أخذ يشمل قطاعات واسعة من القوميين والوطنيين والإسلاميين[٥١].

وتأسيسا على ذلك يمكن القول انه رغم النواقص والثغرات الواردة في اتفاقية ١١ آذار (مارس) ١٩٧٠ فأن هذه الاتفاقية تعتبر وثيقة قانونية وسياسية هامة انتزعها الشعب الكوردي بكفاحه الطويل وتضحياته الجسيمة.

وعلى أساس هذه الاتفاقية صدر قانون الحكم الذاتي المبتور في عام ١٩٧٤ من جانب واحد، ورغم احتوائه على حزمة حقوق محدودة، الا انه عمليا استثمر كغطاء لشن أبشع حرب إبادة عنصرية ضد الشعب الكوردي قل نظيرها في العالم.

لقد وضع النظام كل وعوده وتعهداته على الرف وابرز وجهه القبيح بكل تقاسيمه العدوانية، فكان قانونه المسخ للحكم الذاتي اعجز من ان يشكل رتوشا تجمل نتوءات جلده ومخالبه الدموية.

الكورد والحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)

في الرابع من شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، اندفعت القوات العراقية عبر الحدود الإيرانية في عملية غزو واسعة النطاق وكان ذلك تمهيدا لحرب ضروس دامت ثمانية أعوام بالكمال والتمام، ألحقت خسائر يستعصي تعويضها في الأرواح والأموال وعلى جميع الصعد الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية. إن الإذلال الذي لحق بالحكومة العراقية جراء تنازلها عن شط العرب في اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ظل يحز في نفس موقعيها. لذا فقبيل اندلاع الحرب رسميا، أعلن صدام حسين إلغاء اتفاقية الجزائر في يوم ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ بحجة أنها ولدت ميتة وإنها وقعت في ظروف قسرية[٥٢]. واستمرت هذه الحرب التي ابتدأت رسميا في ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ لغاية شهر أب (أغسطس) ١٩٨٨ حين وافقت إيران على قرار مجلس

---

(٥١) انظر: عبدالحسين شعبان: المسألة الكوردية والفكر السياسي العراقي، الحياة اللندنية، جزءان، ٢-٣ آب (أغسطس) ١٩٩٢.

(٥٢)Hiro, D., The Longest War: The Iraq-Iran Military Conflict(London: 1989).

الأمن ٥٩٨ الصادر في العام ١٩٨٧ الذي سبق ووافق عليه العراق، فتم وقف إطلاق النار في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٨٨.

عمدت المجموعات السياسية الكوردية إلى استغلال ظروف الحرب والصدام العسكري لتعزيز وجودها المسلح وتوسيع رقعة نشاطها، إلا أن المراحل الأخيرة للحرب شهدت انحسارا شديدا خصوصا بعد استخدام الأسلحة الكيمياوية المحرمة دوليا ضد الأبرياء العزل وحملة "الأنفال" التي أودت بحياة عشرات الألوف من المواطنين الكورد.

بعد تراجع القوات العراقية اثر معركة خرمشهر (المحمرة) في أيار - حزيران (مايو-يونيو) ١٩٨٢ واضطرارها إلى انسحاب من الأراضي الإيرانية سعت إيران الى مواصلة هجومها من محاور جديدة مستثمرة ساحة كوردستان غير الموالية للحكومة العراقية ذات التواجد المسلح للحركة الكوردية وتمكنت عام ١٩٨٣ من احتلال حاج عمران[٥٣] وهي بلدة حدودية هامة تقع في نهاية طريق رواندوز وتمكنت القوات الإيرانية من احتلال بنجوين الواقعة على المرتفعات المشرفة على مدينة قلعةدزه.

فجأة بدا العراق في وضع هو من الخطورة بمكان، ورد صدام حسين بأسلوبه المعهود، فمن جهة صب نار انتقامه على مقاتلي الحزب الديمقراطي الكوردستاني وبصورة خاصة أبناء العشيرة البارزانية بزعم مشاركتها في احتلال حاجي عمران فقام بإلقاء القبض على أكبر عدد ممكن من الذكور من أفراد العشيرة واغلبهم كانوا أشبه بسجناء في المجمع السكني المسمى (قوشتبه) القريب من مدينة اربيل، ونقلهم بالشاحنات إلى بغداد حيث استعرضوا في شوارعها ثم تم قتلهم جميعا[٥٤].

---

(٥٣) كونتر، مصدر سابق، ص ٣٩.

(٥٤) قدر عدد الضحايا في حينه بما يتروح بين ٥٠٠٠و٨٠٠٠ وعلم منهم بالكنية والهوية زهاء ٢٢٠٠ فرد هذا فضلا عن ٣٣ ذكر بالغ وحدث من أعضاء أسرة شيوخ بارزان بينهم ثلاثة من أبناء ملا مصطفى البارزاني واثنان من أبناء الشيخ أحمد. كانوا قد قبلوا عرض حكومة بغداد بالضيافة والحماية في العاصمة شريطة أن يبقوا خارج النزاع.

تحاشيا للتهديد الكوردي وبغيــة اقتنـاص الفرصـة لنقـل قواتـه واعـادة نشـرها ضـد القـوات الإيرانية عمد الجيش العراقي إلى تنفيذ عمليات جس نبض منذ العـام ١٩٨٢. مسـتهدفا إمكانيـة إقناع طرف واحد على الأقل من الحزبين الكورديين الرئيسيين (حزب الديمقراطـي الكوردسـتاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني) لوقف القتال وفي كانون الأول (ديسيمبر) ١٩٨٣ وافق على وقـف إطلاق النار مع الاتحاد الوطني الكوردستاني (PUK) بقيادة جلال الطالباني، بـهدف الشـروع في مفاوضات حول الحكم الذاتي وفق أسس مقبولة من هذا الحزب، لكـن المفاوضـات بـين الاتحـاد الوطني الكوردستاني والنظام فشلت لان الطرفين بقيا علـى خـلاف حـول حـدود الحكـم الذاتـي ومناطق خانقين وكركوك وسنجار وكذلك لان صدام حسين شعر بأنــه لم يعـد بحاجـة إلى تسـوية مع أحد الأطراف الكوردية وخصوصا بعد أن بدأت الولايات المتحدة ودول أخـرى، اعتبـارا مـن نهاية العام ١٩٨٣، تخشى من نصر إيراني. فقررت أن تضمن "للعراقيين" تقديم المعونة بالاعتدة وبالمعلومات الاستخبارية للحيلولـة دون هزيمتـهم و الـتي وصلـت أوجـها عندمـا قدمـت للعـراق معلومات استخبارية و لوجيستية قبل تحرير مدينة الفاو من القوات الايرانية. وفي كـانون الثـاني (يناير) من ١٩٨٥ انهارت رسميا المفاوضات بين النظام والاتحاد[٥٥]. فاتجـه الأخـير إلى تحسـين علاقته مع إيران وإلى تعزيز دوره في المعارضة العراقية حتى تم تأسيس الجبهــة الكوردسـتانية في العام ١٩٨٨[٥٦] وإقامـة لجنـة تنسـيق مـن مندوبـي الحـزب الديمقراطـي الكوردسـتاني والاتحـاد الوطني الكوردستاني وستة أحزاب أخرى[٥٧].

انظر: جرجيس فتح الله، زيارة للماضي القريب، مصدر سابق، ص ٢٠٥–٢٠٦. راجع: كنعان مكية، القسـوة و الصمت(لندن، ١٩٩٣).

(٥٥) كونتر، المرجع السابق.

(٥٦) أعلن عن تشكيل الجبهة مبدئيا في تموز (يوليو) ١٩٨٧، الإ أنها تـألفت رسميـا في أيـار (مـايو) مـن العـام ١٩٨٨.

(٥٧) هذه أسماء الأحزاب الستة الأخرى: الحزب الاشتراكي الكوردستاني – العراق (SPKI) بزعامة رسول مامند والدكتور محمود عثمان بوصفه الشخصية البارزة فيه. حزب الشـعب الديمقراطـي الكوردسـتاني (KPDP) بقيـادة

وكان النزاع القائم بين الحزبين الكورديين الرئيسيين منذ ذلك الوقت يعرقل اتخاذ موقف موحد ولعبت الحكومات الإقليمية الإيرانية والعراقية والتركية دورا بارزا في التأثير على وجهات النظر الكوردية وتوسيع شقة التباين بينهما.

اعترى الهجوم الإيراني في الجنوب فتور، اثر فشل عمليات "شرق البصرة" و"كربلاء" التي تكبدت فيها إيران خسائر كبيرة وفادحة بلغت عشرات الآلاف، لتغدو جبهة الحرب في كوردستان أكثر أهمية. كان الكورد قد افلحوا اعتبارا من منتصف عام ١٩٨٧ في السيطرة على سائر المناطق المتاخمة للحدود لتغدو تلك الأنحاء من كوردستان مكامن خطورة على الجيش العراقي يخشاها ويتحاشاها. وهكذا ما لبثت الحركة الكوردية أن أصبحت لبغداد أشبه "بحصان طروادة" ستتيح للإيرانيين النفوذ بقواتهم إلى "سهول وادي الرافدين". وعمد النظام الحاكم كرد فعل تلقائي وبوحشيته المعهودة إلى صب حقده على السكان المدنيين بصنوف الإجراءات التعسفية، ومن ضمنها ترحيل جماعي جديد إلى جانب إجراءات مشابهة أخرى. فبعد انهيار محادثاته مع الاتحاد الوطني الكوردستاني، شرع مجددا في سياسته المعهودة بإزالة القرى وقتل العزل. ومن ذلك انه في شهر أيلول (سبتمبر) من العام ١٩٨٥، جمع حوالي خمسمائة صبي تتراوح أعمارهم بين العاشرة والرابعة عشرة من أهالي السليمانية وأزهق أرواح عدد كبير منهم تحت التعذيب في محاولة لانتزاع معلومات منهم حول حركات البيشمركه لإرغام هؤلاء على تسليم أنفسهم خوفا على سلامة أبنائهم وأقربائهم المعتقلين وفي شهر تشرين الأول (أكتوبر) تكررت مثل هذه الحملة في أربيل.

في أيار (مايو) من العام ١٩٨٧ اصدر صدام حسين أمرا بتعيين ابن عمه (علي حسن المجيد)– الذي كان برتبة نائب عريف في القوة الجوية العراقية سابقاً – "حاكماً عسكرياً" في

محمد محمود عبدالرحمن (سامي)، الحزب الاشتراكي الكوردي (PASOK). الحزب الشيوعي العراقي (أقليم كوردستان) (ICPK) بزعامة عزيز محمد، الحزب الشيوعي الكوردستاني لاحقا. والحركة الديمقراطية الآشورية. وحزب كادحي كوردستان بقيادة قادر عزيز. (ويلاحظ إن تأليف هذه الجبهة الكوردستانية لا يتعارض مع عضوية بعض الأحزاب في جبهات المعارضة العراقية التي تقدم ذكرها).

كوردستان مزودا إياه بصلاحيات مطلقة فعمد هذا فوراً إلى استخدام السلاح الكيمياوي (غاز الخردل وغاز الأعصاب والسيانيد) ضد القرى والقصبات الكوردية. وكان السكان المدنيون المصابون يقتلون عند محاولتهم طلب العلاج الطبي. كذلك عمد إلى سياسة الأرض المحروقة. وفي حزيران من العام ١٩٨٧ أعلنت مناطق واسعة من كوردستان محظورة أمنيا. وفي غضون صيف ذلك العام تمت إزالة خمسمائة قرية ودكها دكا[٥٨].

وبمجيء كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٨٨، بدا الخطر على بغداد كبيرا فقد نفذت القوات الإيرانية عميقا في كوردستان. وبدا الانقضاض على سهول "وادي الرافدين" حال ذوبان الثلوج أمرا محتوما وخطرا لايمكن تلافيه. على أن فشل القوات الإيرانية الجنوبية المنهكة في تحقيق أي تقدم في تلك الجبهة، مكن العراقيين من نقل قواتهم إلى كوردستان التي كانت الحاجة إليها ماسة لصد الاندفاع الإيراني. وبهذه النجدات الكبيرة شرع "علي حسن المجيد" في العملية العسكرية التي عرفت بعملية "الانفال"[٥٩] ففي شهر شباط (فبراير) أمطرت سهل (جافەتى) القريب من السليمانية بوابل من القنابل ذات التأثير الكيمياوي متعدد الاغراض

(٥٨) بخصوص استخدام العراق الأسلحة الكيمياوية. انظر فاليري أدمز، "الحرب الكيميائية" ونزع السلاح الكيميائي (بلومنكتن: انديانا، ١٩٩٠) ص ٨٥–٩٠. انظر أيضا: Edward Spiers ادورد سيبايرز، الأسلحة الكيميائية، خطر مستمر (نيويورك: طبعة سان مارتن، ١٩٨٩) ص ١٢١–١٢٥. كذلك راجع رقيب الشرق الأوسط، حقوق الإنسان في العراق (نيوهافن، مطبعة جامعة بيل، ١٩٩٠) ص ٧٥–٨٥. كذلك راجع بالتفصيل جوناثان راندل، أمة في شقاق، دروب كوردستان كما سلكتها (بيروت، دار النهار، ١٩٩٧) ص ٢٦٩–٣٣٠.

(٥٩) استعيرت صفة "الانفال" هو اسم إحدى سور القران الكريم. ومعنى كلمة نفل الغنيمة. أو السلب المشروع للمسلمين في حربهم ضد الكفار بما في ذلك الاستيلاء على أموال المغلوبين والتصرف بأرواحهم واسترقاق نسائهم. وقد اتخذه "البعث" اسماً حربيا عسكريا لعملية القتل والإبادة الجماعية التي باشرها ضد الكورد في كوردستان العراق بين العامين ١٩٨٧–١٩٨٨. استخدم صدام حسين اسم هذه السورة تبريرا لحملته. والآيات المقصودة بالذات من السورة واضحة بما فيه الكفاية. انظر كنعان مكية، القسوة والصمت– الحرب والطغيان والثورة والعالم العربي (لندن: جوناثان كيب، ١٩٩٣) كذلك رقيب الشرق الأوسط، القتل الجماعي في العراق: حملة الأنفال ضد الكورد (نيويورك ١٩٩٣).

واجتاحته اجتياحا وأختفت آثار من وقعوا بيدها من ذكور بالغين وأحداث.

وفي ١٥ آذار (مارس) اتمت القوات الايرانية احتلال حلبجة وهي موقع استراتيجي مشرف على سد دربنديخان ولم يدرك أحد ان ذلك الاحتلال سيكون وبالا، ففي اليوم الثاني توج النظام العراقي حربه العنصرية بأول جريمة من نوعها في التاريخ بقيامه بشن هجوم كيمياوي على شعبه، حيث أودى الهجوم في ذلك اليوم الربيعي المصادف ١٦ آذار (مارس) بحياة أكثر من (٥٠٠٠) مدني كردي من سكان المدينة التي استحقت أسم هيروشيما الكوردي. وكانت بمثابة جرح أبدي يطرق ضمير العالم الذي نهض على هول الجريمة وأسس لحملة تضامن عالمية مع الشعب الكوردي، اجبرت النظام على اصدار تعليمات صارمة إلى بعض الصحف العربية الموالية وبعضها يصدر من لندن للتعمية على الجريمة بشتى الاعيب التمويه والنفي، لكن الغربال أعجز من ان يحجب الشمس. فقد كانت هذه الفاجعة المدوية ايذانا بان النظام بلغ أعلى مستويات الحقد ولا رادع يردعه عن الفتك الجماعي بأية وسيلة كانت. وفي الثاني والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٨٨ وافقت إيران على قرار مجلس الأمن المرقم ٥٩٨ الذي رسم خطوط الاتفاق لوقف إطلاق النار. وفي غضون الأسابيع الأربعة التالية حشد العراق قواته حول أقليم بادينان وهي منطقة كانت لاتزال تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكوردستاني. وفي ٢٥ منه شن هجوما واسع النطاق مصحوبا بغارات بالسلاح الكيميائي، كانت نتيجة عنفها وشدتها هلاك ٣٠٠٠ من المدنيين اللاجئين الذين هربوا الى تركيا من خلال مضيق (بازي) ووجد ما يقارب الستين الفا منم اللاجئين سبيله الى تركيا، في حين هرب مائة ألف الى ايران، لينضموا الى حوالي مائة ألف اخرين سبق نزوحهم في أوائل العام ١٩٨٨. ولم يسع تركيا غير قبول هؤلاء بعد تردد كثير، وهي مدركة التأثير الكبير على المشاعر الكوردية داخل تركيا لذا اخضعوا لشروط لجوء قاسية وضيق عليهم كثيرا.

ليس هناك شاهد أوضح على القسوة المتكررة التي يتعرض لها الشعب الكوردي فهذا الشعب الذي لم يتخل عن اصراره على نيل حقوقه يتعرض المرة تلو المرة الى أنواع جديدة ومضاعفة من التنكيل والبطش. ورغم التضحيات والخسائر الا انه لا يلبث ان ينهض ليستأنف نضاله في سبيل

قضيته العادلة التي لم تجد لها حلا عادلا بعد. وقد وقف المجتمع الدولي مذهولا أمام انكشاف الحقائق المريرة وبخاصة بعد مغامرة القوات العراقية باجتياح الكويت عام ١٩٩٠ وعبور النظام العراقي الخطوط الحمراء مما جعل المجتمع الدولي ينبش سجل الحكم الحافل بالانتهاكات والاعمال الوحشية.

لم تكن أية حكومة غربية أو إقليمية أو عربية غافلة أو جاهلة بواقع قيام الحكام العراقيين باستخدام السلاح الكيمياوي، ولا بالمعاملة التي يلقاها أولئك الكورد الذين يقعون بيده. ولم يحاول أي منهم تطبيق قرار مجلس الامن المرقم ٦٢٠ المتخذ في ٢٦ من آب ١٩٨٨. الذي صدر خصيصا لاعتماد خطوات وإجراءات عقابية معينة تتخذ ضد أي دولة (والعراق كان المقصود كما هو واضح) تستخدم السلاح الكيمياوي. واثر اصرار حكام "البعث" على استخدام الغاز السام في كوردستان العراق مرات متعددة خرجت القضية الكوردية من اطارها الضيق المحصور في مجال الدول الشرق أوسطية ذات العلاقة الى الفضاء العالمي الرحب وجرى تدويلها الى الحد الذي دعا المجتمع الدولي الى عقد مؤتمر في باريس لم يسفر عن أية نتيجة ايجابية بخصوص الضحية بل لم يتطرق الى ادانة انتاج السلاح الكيمياوي في الشرق الاوسط ولم تفرض عقوبة على العراق او توجه اليه كلمة عتاب وذلك ضمن المجاملات والصفقات والمساومات الدولية المعتمدة على المعيار النفعي المصلحي في بناء العلاقات.

فقد كانت الدول الغربية اكثر اهتماما بالحجم التجاري الكبير الذي ستؤمنه اعادة اعمار ما خربته الحرب في العراق اكثر من أي شيء آخر بما فيها قضايا حقوق الانسان. وفي ربيع عام ١٩٨٩ وجدنا معظم تلك الدول تسارع الى المساهمة في معرض الأسلحة الدولي المقام في العاصمة بغداد، وهي اشارة لا تخطئها العين الى النفاق الذي اتسم به سلوك الغرب عندما تطرح على بساط البحث العلاقة بين حقوق الانسان والتجارة. وهي التي تشكل مفارقة حقيقية بخصوص الوضع العراقي وازدواجية المعايير وانتقائية القواعد الاخلاقية التي تحكم سياسة الغرب بشكل

عام[٦٠] لنضرب مثلا واحدا فيه كثير من الدلالة: على اثر ذيوع أنباء الغارات الكيميائية وبناءاً على قرار اتخذته لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي اثر اقتراح قدمه رئيسها السيد (كليبورن بيل)[٦١] تألفت لجنة لتحري الحقائق أرسلت إلى مخيم اللاجئين الكورد العراقيين في ديار بكر، جنوب شرقي تركيا للتحري حول استخدام العراق السلاح الكيميائي في كوردستان العراقية وعلى أثر موجة الهجوم الثانية بهذا السلاح على مناطق بادينان. وعلى ضوء ما حققته اللجنة وضمنته تقريرها، قدمت لائحة قانون للمجلسين بعنوان "قانون لفرض عقوبات اقتصادية على العراق لاستخدامه الأسلحة الكيميائية ضد الشعب الكوردي" وأقرت اللائحة بأغلبية من المجلسين[٦٢]. إلا أن الإدارة الأمريكية في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ خنقت اللائحة، باستخدام الرئيس (رونالد ريغان) حق الفيتو وافتقار القضية الى المتابعة وانشغال المجلسين في لوائح وقوانين أخرى[٦٣] ولكن كان العديد من أوساط الرأي العام الحقوقية والانسانية والاعلامية منهمكة في حملة مناصرة للشعب الكوردي بعيدا عن الرأي الرسمي للدول.

كان العراق في ذلك الوقت الصديق المفضل للإدارة الأمريكية للأسباب التي قدمناها. ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة ان ديفيد نيوتن الذي كان سفيرا للولايات المتحدة في العراق للسنوات ١٩٨٤–١٩٨٨ عقد مؤتمرا صحفيا بتاريخ ١٧ شباط (فبراير) ١٩٩٨ أثناء مروره بالقاهرة موفدا

---

(٦٠) Joseph S. Nye: Understanding Interntional Conflicts: Introduction to Theory and History (New York: Harper Collins College Publishers, 1993) PP16-25.

جوسيف ناي، فهم الصراعات الدولية– مقدمة نظرية وتاريخية (نيويورك، كلية هاربر كوليترو ١٩٩٣)ص ١٦–٢٥.

(٦١) مجلة الدراسات الكوردية، عدد ٨٤، السنة التاسعة، ١٩٩٢. ص ١٥.

(٦٢) كان للاستاذ هوشيار الزيباري ممثل الجبهة الكوردستانية في لندن آنذاك دور بارز في صياغة هذا القرار وذلك من خلال دوره الدبلوماسي النشط في تلك الفترة.

(٦٣) انظر إلى النص الكامل لمشروع قانون فرض العقوبات الاقتصادية على العراق بسبب استخدامه السلاح الكيمياوي ضد الشعب الكوردي الصادر من مجلس النواب (الكونكرس) في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ في ملحق رقم (٦) في نهاية الكتاب.

خاصا للشرق الأوسط. وفيه القي عليه السؤال التالي:

هل احتجت الولايات المتحدة على استخدام السلاح الكيمياوي ضد الكورد في حلبجة عام ١٩٨٨؟ أجاب السفير بقوله:

أدلينا بعدد من التصريحات إلا أن وسائل الإعلام تجاهلتها... مع اننا أثرنا المسألة مع القيادة العراقية في واحدة من هذه المناسبات أثناء زيارة وفد للكونكرس الأمريكي للعراق (ربما في ربيع عام ١٩٩٠) فقد واجهوا طارق عزيز بالامر وهو عادة يتسم برباطة الجأش وبقابلية على المروق من هذه الأسئلة لكنه في تلك المناسبة بالضبط فقد اتزانه وبانت عليه العصبية واجاب "أجل طبعا استخدمناها بالضبط (السلاح الكيمياوي) ضد أولئك الجهلة المتخلفين، وكيف لا ولو كانت لدينا أسلحة نووية لاستخدمناها أيضا" قال نيوتن فغرت الأفواه ذهولا عند سماع هذا الخبر[٦٤].

(٦٤) اذاعته وكالة انباء Associated Press (ASP) في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٩٨ من القاهرة .

الفصل الثالث

قرار مجلس الأمن 688

- **التمهيد**
- **الأبعاد السياسية والقانونية والأنسانية للقرار** 688
- **الظروف التي دعت الى القرار**
- **تفسير القرار**

الفصل الثالث

قرار مجلس الأمن 688

التمهيد

ما أن تبنى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة قراره هذا في الخامس من نيسان (أبريل) ١٩٩١ حتى بادر الدكتور عبد الحسين شعبان وهو مفكر عربي وباحث قانوني عراقي[٦٥] إلى إطلاق اسم "القرار اليتي[٦٦]" عليه ثم اضفى عليه بعد ذلك صفة "القرار التائه" ثم نعته بعدها "القرار المنسي" مشيرا إلى أن جميع قرارات مجلس الأمن بخصوص العراق منذ غزو الكويت قد صدرت ضمن الفصل السابع الخاص بالعقوبات في حين أن هذا القرار هو الوحيد الذي انتصر للشعب العراقي ودعا لكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين لم يصدر

---

(٦٥) الدكتور عبدالحسين شعبان مختص في القانون الدولي وخبير في ميدان حقوق الإنسان وقد نشر العديد من الأبحاث والدراسات القانونية وألقى سلسلة من المحاضرات ويعد من الشخصيات العربية المهتمة بحقوق الإنسان الكوردي. وقد ساهم في تقديم صياغات ووثائق لبلورة حقه في تقرير مصيره.

(٦٦) عبدالحسين شعبان، عاصفة على بلاد الشمس (دراسات في قضايا الحرب والفكر السياسي العراقي)، بيروت، دار الكنوز الأدبية ص٢٢٢. للنص الكامل انظر: قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٦٨٨. حول اضطهاد المدنيين الأكراد في النشرة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية في نيسان (أبريل) ١٩٩١، ص ٢٣٣ –٢٣٤. صدق القرار بأغلبية عشرة أصوات ضد ثلاثة هي كوبا واليمن وزيمبابوي وامتناع كل من الهند والصين عن التصويت. كذلك انظر: جوناثان راندل، أمة في شقاق، دروب كوردستان كما سلكتها (بيروت، دار النهار، ١٩٩٧) ص ٨٣–٩٩. للاطلاع على تفاصيل صياغة هذا القرار.

ضمن الفصل السابع الخاص بالعقوبات الواجبة الاداء. ولهذا السبب فان الحجية القانونية لهـذا القرار رغم الزاميته هي أدنى من بقية القرارات. ومن المفارقـة الإشـارة إلى أن هـذا القـرار ترفضـه الحكومة العراقية جملة وتفصيلا بعد أن وافقت على قرارات مجحفة ومذلة سبقته ولحقته كما لا تصر الولايات المتحدة على تطبيقه أسوة بالقرارات الأخرى. يضاف الى ذلك أن المعارضة العراقية لم تضعه في صلب برامجها خصوصا وإن كلمة "الحوار" الـتي وردت في مـتن القـرار كـانت تثـير ارتيابا وعدم ارتياح. ومن الجدير بالذكر إن القرار ٦٨٨ قد تناول القمع الذي يتعرض لـه الكـورد وسكان بقية مناطق العراق معتبرا إياه تهديدا خطيرا للسلم والأمـن الدوليـين مشـددا علـى ضمـان احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين. فتلك هـي المـرة الأولى الـتي تتحـدث فيها الهيئة الدولية عن القضية الكوردية بمثل هذا الوضوح والصراحة[٦٧].

وصف ديفيد ماكدول (DAVID MACDOWALL) القرار بأنـه تـاريخي بحـد ذاتـه، فتلك هي المرة الأولى منذ أن قامت عصبة الأمم بالفصل في الـنزاع علـى ولايـة الموصـل ١٩٢٤ –

(٦٧) ماكدول، المرجع السالف (لندن، ١٩٩٧) ص ٣٧٥. ومما يقتضـي شـرحه انـه في نهايـة الحـرب العظمـى الأولى في ١٩١٨، واعتزام بريطانيا استحداث مملكـة العـراق الجديـدة مـن الولايـات العثمانيـة الثـلاث: البصـرة وبغداد والموصل (وهذه الأخيرة تتألف من سناجق (محافظات) الموصل وكركوك وأربيل وسليمانية بغالبية سكانها من الكورد) رفضت تركيا التنازل عن هذه الولاية بحجة إن عاصمتها (الموصل) لم تحتلها الجيوش البريطانية الا بعد التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار (الهدنة) في جزيرة مودروس Modros في تشرين الثاني (أكتوبر) ١٩١٨. وعلى اثر نشوب الخلاف بين تركيا وبريطانيا حول عائديتها قامت عصبة الأمـم بتـأليف لجنـة تحقيـق دوليـة، لغرض استطلاع رأي السكان موقعيا، ففعلت وقدمت تقريرا مفصلا بنتائج تحقيقاتـها، أبـدت فيـه ضـرورة إبقـاء الولاية ضمن حدود الدولة الجديدة وعدم فصلها عن الولايتين الأخريين، واقترحت شروطا خاصة تتعلق بـالوضع القانوني للأغلبية الكوردية (حسب تقرير هذه اللجنة المرفوع الى عصبة الامم في ١٦ تموز (يوليو) ١٩٢٥ يقدر عدد سكان ولاية الموصل ٧٩٩٠٠٠ ومن بينهم ٥٢٠٢٦٤ كانوا من الاصول الكوردية)، منها جعل اللغة الكورديـة لغـة رسمية ولغة تعليم، وتعيين موظفين كورد للمنطقة وما إلى ذلك.

للمزيد من التفاصيل يراجع الفصلان الأخيران من كتاب أدمون، كورد وترك وعرب (بغداد: دار العروبة للنشـر، المرجع السالف) ص ٣٤٧–٣٤٨. كان المؤلف ضابط الارتباط البريطاني للجنة.

١٩٢٥ يأتي ذكر الكورد بالاسم. الأمر الذي رفع من مقام شخصيتهم الدولية، وكذلك بدأت الأمم المتحدة فيه وللمرة الأولى باستخدام حق التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو فيها.[٦٨]

ومما يثير الانتباه الكبير هو إن سائر القرارات التي أصدرها مجلس الأمن حول العراق، كانت معطوفة على منطوق المادتين التاسعة والثلاثين والأربعين من الميثاق، اللتين توحيان باستعمال المواد الحادية والأربعين والثانية والأربعين والثالثة والأربعين منه، وهي تختص باجراءات عقابية[٦٩].

إن القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن في حرب الخليج وعلى أثرها والتي تنوف عن الثلاثين قرارا كانت قرارات ملزمة بالطبع وتدعو إلى استخدام كل الوسائل لتطبيقها ويدخل في ذلك استخدام القوة – باستثناء القرار ٦٨٨ فصياغته كانت أقرب روحا إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتصدى إلى حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، من دون أن تعمد مواده إلى شرح كيفية ذلك شرحا دقيقا.

و مع أن القرار ٦٨٨ هو قرار ملزم شأنه شأن سائر قرارات مجلس الأمن إلا انه خلا من نص يشير إلى اتخاذ إجراءات عقابية لفرضه بالقوة. وهذا بحد ذاته يثير تساؤلات مشروعة سياسية وقانونية، حول الدوافع الحقيقية التي حملت مجلس الأمن على اتخاذ مثل هذا القرار بالدرجة الأولى، ولا سيما إذا وضعنا في الحساب غموضه من جهة وافتقاره إلى الفاعلية (آلية التنفيذ) من جهة أخرى.

و لا نتجنى على الواقع في افتراضنا أن القرار لم يتخذ إلا استجابة وكرد فعل للضغط الذي

---

(٦٨) Michael M. Gunter: The Kurds of Iraq (New York: St. Martin's Press, 1992) p.57.

مايكل كونتر، كورد العراق (نيويورك، مارتن بريس، ١٩٩٢) ص ٥٧. حول مبدأ التدخل و السيادة في الصراعات الدولية راجع الفصل السادس من كتابنا (الصراعات الدولية في قرن العشرين، كوردستان،دار آراس، ٢٠٠٠).

(٦٩) للمزيد من التفاصيل انظر ملحق رقم (٧)، نص القرار ٦٨٨.

نجم عن تدفق سيول اللاجئين الكورد الذين فروا الى تركيا وايران بعد انتفاضة آذار (مارس) ١٩٩١، وهو النذير بأسوأ العواقب في أعقاب نهاية حرب الخليج وكتناغم مع الدعوات العالمية بوجوب رعاية حقوق الإنسان.

كذلك لم يكن واضحا السبب الذي دعا مجلس الأمن أو الشرعية الدولية، بكلمة أخرى، إلى عدم إرغام النظام العراقي على إجراء انتخابات حرة نزيهة برعاية الأمم المتحدة وباشراف جهة حيادية بالتعاون مع "الجامعة العربية" على سبيل المثال. إذ كانت الأمم المتحدة فيما مضى قد أشرفت على الانتخابات العامة في نيكاراغوا وكمبوديا وانغولا والسلفادور وهايتي وجنوب أفريقيا. إن أي انتخابات تجرى على أسس واضحة، ووفقا لسوابق دولية، قد تتيح الفرصة للشعب العراقي في اختيار ممثلين حقيقيين عنه، سيما بعد أن فقد النظام الحالي، بالإجماع الدولي، مصداقيته ليضع نفسه نتيجة ذلك خارج إطار "الشرعية الدولية" في الداخل والخارج.

إن تجربة جنوب أفريقيا، بغض النظر عن الأوضاع الخاصة تلك، كانت مثلا جديرا يحتذى به نزولا عند الإرادة الشعبية من جهة والشرعية الدولية من جهة أخرى مما أدى إلى زوال النظام العنصري "الابرتايد" من جنوب أفريقيا بعد أن دام قرنين ونيف من الزمن[٧٠].

الابعاد السياسية والقانونية والانسانية للقرار ٦٨٨

لهذا القرار أبعاد ثلاثة هامة: أولها طابعه الإنساني وثانيها أسلوب صياغته القانونية وثالثها أهدافه السياسية.

وبخصوص البعد الأول نجد القرار يستعرض في مستهله النكبة التي ابتلى بها السكان المدنيون العراقيون الكورد وسيل اللاجئين المتدفق عبر الحدود، معبرا عن عظيم قلق يشيع في نفوس أعضاء المجلس بسبب ما يحصل، بالإشارة إلى الرسائل التي بعث بها المندوبون الترك والفرنسيون والإيرانيون إلى الأمم المتحدة في الثالث والرابع من نيسان (أبريل) ١٩٩١ حول

(٧٠) انظر الصراعات الدولية في قرن العشرين، مصدر سابق.

الأوضاع في العراق[٧١].

بعد أن أعلن المجلس تأكيده على احترام حدود العراق وسيادته، راح يشخص معالم سبيله في مواد ثمان، تبين أنها اضعف من محتوى القرارات التي سبقتها وكلها كانت تتهدد العراق بوضعه تحت وصاية الأمم المتحدة. ولاسيما القرار (٦٨٧) الذي نال لقب "أبو القرارات" بحق.

أدان القرار ٦٨٨ أساليب القمع التي يمارسها النظام العراقي بحق السكان المدنيين وبضمنهم سكان المنطقة الكوردية. وطالب بوقف أعمال القمع تلك، معتبرا التأثير الذي تحدثه تهديدا "للأمن والسلم الدوليين".

هذا الربط بين احترام حقوق الإنسان وبين الأمن والسلم الدوليين، هو تطور نظري يسترعي الاهتمام البالغ في مفهوم وفكرة "الحقوق الإنسانية" رغم انه لايرتقي الى ما تطمح إليه القضية الكوردية من اهتمام.

على انه من ناحية أخرى كان خطوة إلى الأمام بقدر ما يخص موضوع أعمال القمع والاضطهاد التي تتعرض لها ساحة كوردستان، وقد كانت حتى تلك الساعة شبه منسية من قبل المجتمع الدولي. رغم معاناتها من أهوال الشرور والمظالم، لتبلغ الاوج في مسارها بعمليات "الأنفال" السيئة الصيت وباستخدام الأسلحة الكيميائية في بلدة حلبجه ومنطقة بادينان. وبتصاعد حملات التهجير والطرد التعسفية بمزاعم "الأصل الإيراني[٧٢]" فضلا عن سجل يجلله

---

(٧١) رسالة المندوب التركي الدائم في الأمم المتحدة المرقمة ٢٢٤٣٥ س والمؤرخة في الثالث من نيسان (ابريل). ورسالة المندوب الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة المرقمة ٢٢٤٢\س في الرابع من نيسان (ابريل). ورسالة المندوب الدائم الإيراني في الأمم المتحدة المرقمة ٢٢٤٤٧ س المؤرخة في الرابع من نيسان (ابريل) والموجهة جميعا الى السكرتير العام للأمم المتحدة.

(٧٢) صعد النظام من عملية طرد ما يزيد عن سبعين ألفا من الكورد الفيليين العراقيين خلال حرب ١٩٧٩–١٩٨٨ بحجة أصولهم الإيرانية وصودرت ممتلكاتهم وأرغمت جماعات منهم على عبور الحدود الى إيران أثناء اشتداد المعارك وتحت وابل من قنابل المدفعية والطائرات والسير في حقول الألغام المزروعة خلال فترات الحرب. وقد هلك عدد كبير من هؤلاء جراء ذلك. وذلك كجزء من حملة التهجير الشاملة التي بلغت أوجها في الحرب العراقية – الايرانية حيث شملت نحو ١٥٠ الف عراقي.

العار لانتهاكات حقوق الإنسان في الساحة العراقية والدولية. ووصل به الحد للتشبيه العراق بمتحف للجريمة والعنف و الارهاب.

وأصر المجلس على العراق بأن يسمح بإدخال المعونات الإنسانية التي تتبرع بها المنظمات الدولية[٧٣] وطالب السكرتير العام الاستمرار في المجهودات الإنسانية واطلاع المجلس على مجريات المحنة التي يعانيها السكان المدنيون ولاسيما الكورد منهم والمهجرون وناشد الدول الأعضاء المساهمة في مجهودات الإغاثة. وقرر إبقاء المسألة في جدول أعماله.

إلا أن السكرتير العام لم يقدم التقرير المطلوب منه ولم يوفد أي بعثة إلى المنطقة ولم يعد بالنظر في المسألة كما كان منصوصا عليه. كل هذه السمات التي امتاز بها القرار طمست معالمها بتأكيده الحريص على أمن وسلامة وأستمرار العراق ودول المنطقة الأعضاء.

وأما البعد التالي للقرار فهو البعد القانوني حيث وصف القرار بحق "بقرار حقوق الإنسان" اذ دعا إلى احترام الحقوق الإنسانية والسياسية. وبذلك لم تعد مسألة حقوق الإنسان مسألة داخلية صرفة[٧٤]، بمقتضى المصطلح الأمريكي"للنظام العالمي الجديد" وتضاءل مفهوم "السيادة المطلقة" وضاق نطاقه في حين اتسعت قاعدة حقوق الإنسان ومبدأ التدخل الإنساني لتغدو موضع اهتمام حقيقي ومبدأ مستقلا وقاعدة إلزامية من قواعد القانون الدولي رغم ازدواجية المعايير وانتقائية المبررات والذرائع التي تستخدم في هذا المجال من جانب القوى الكبرى[٧٥]. إن مفهوم حقوق

---

(٧٣) جرى ذلك بمقتضى مذكرة التفاهم (MOU) التي جرى الاتفاق عليها بين الأمم المتحدة طرفا وبين الحكومة العراقية طرفا آخر في ١٨ من نيسان (أبريل) ١٩٩١.

(74) Stanley Hoffmann: Duties Beyond Borders (New York: Ciracoss Press ،1992) pp 115 –120.

ستانلي هوفمان، واجبات ما وراء الحدود (نيويرك، مطبعة جامعة سيراكوز، ١٩٩٢) ص ١١٥– ١٢٠.

(٧٥) يتبادر الى الذهن في هذه المناسبة، مواقف الولايات المتحدة المتغيرة من مفاهيم حقوق الإنسان في الصين ومدى ربطها بسياستها الخارجية. ففي عام ١٩٧٩ نالت الصين مركز "الدولة المفضلة" لدى الولايات المتحدة في التعامل التجاري في عهد الرئيس كارتر بسبب الصراع الصيني- السوفيتي ورغبة الولايات المتحدة في كسب الصراع مع الاتحاد السوفيتي القديم. وبعد عشر سنوات وعلى اثر مذبحة الطلاب الجامعيين المضربين في ساحة

الإنسان، منذ أن نال اعترافا دوليا واسعا، ما عاد مقيدا بالعلاقة بين الحكومة والمحكومين في دولة ما. فقد اصبح من واجب الدول تطبيق القانون الدولي الإنساني واتباع شرعية حقوق الإنسان، على الأخص مراعاة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، والمعاهدتين الدوليتين حول "الحقوق المدنية والسياسية" و"الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" المبرمتين عام ١٩٦٦، وعلى هذا الأساس لم يعد مجدياً التذرع بالمادة الثانية في الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر التدخل في شؤون البلد الداخلية كمعيار للسيادة وبالعكس فان التدخل لغرض فرض احترام حقوق الإنسان بات شأنا دوليا، وصار ينتظر من الدول القابلة به أن تتنازل عن جزء من سيادتها لتقصي سجل حقوق الإنسان فيها ومتابعة تعاملها معه.

ينطوي التدخل من وجهتي الايجاب والسلب في ضوء الأعراف الدولية الراهنة. فقد يستخدم "سلبيا" لغايات سياسية بقصد المس بسيادة الدولة. لاسيما عند فقدان العدالة وغيابها عن المسرح الدولي ولكن ليس هذا المبدأ فحسب بل العديد من المباديء والقواعد يمكن بسهولة استخدامها لاغراض سياسية.

ربما كان من حق العراق الشكوى من التدخل! إلا أن السيادة العراقية لم يعد لها وجود خلال السنوات العشر المنصرمة وهو أمر معروف. منذ أن رضخ النظام الحالي للشروط المذلة والمهينة التي فرضها اتفاق وقف إطلاق النار خاتمة لحرب الخليج والمغامرة الكويتية. إن النظام الذي رضخ للشروط المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٦٨٧، فتح أبواب العراق لكل شكل من أشكال التدخل سواء في ميدان التسلح أو التعويضات أو غيرها، فسلبت من العراق سيادته وكان ثمن تلك المساومة هو الإبقاء على النظام ورئيسه صدام حسين.

وقد مارست قوات التحالف الدولي والأمم المتحدة كل الحقوق التي تمارسها قوات الاحتلال عادة، بمقتضى قواعد القانون الدولي. إلا أنها لم تقم بواجبها المنتظر في

(تيان أن من) وفي حزيران ١٩٨٩ فرض الرئيس (بوش) المقاطعة الاقتصادية عقابا ضد الصين. الا أن الرئيس كلنتون أعادها ثانية في ١٩٩٤ ، بمعنى انه رأى أن تقطع الرابطة بين حقوق الإنسان وبين التجارة أي السياسة.

حماية السكان حسبما تنص عليه المعاهدات والاتفاقيات الدولية. لاسيما اتفاقية جنيف عام ١٩٤٩ التي فرضت حماية السكان المدنيين. إن القوات المتحالفة التي احتلت أجزاء من العراق بعد تحرير الكويت تركت حكام العراق يفلتون من العدالة بعد أن ارتكبوا الاثام والجرائم الكبرى والأكثر من ذلك انها تركت لهم الحبل على الغارب لضرب انتفاضة الكورد في كوردستان والشيعة في الجنوب.

خلفية القرار

صدر هذا القرار بعد أربعة عشر قرارا اتخذها مجلس الأمن ضد العراق خلال الفترة الممتدة بين الثاني من آب (أغسطس) ١٩٩٠ والخامس من نيسان (أبريل) ١٩٩١، بسبب غزو الكويت. وأعلن عنه بعد يومين من صدور القرار ٦٨٧ الذي اشتهر باسم "أبو القرارات". وكان أطول القرارات في تاريخ الأمم المتحدة وأبعدها آثارا حيث تألف من ٣٩٠٠ كلمة و ٣٤ مادة، بل انه أغرب قرار في تاريخ تلك المنظمة. وقد تعلق بسيادة الكويت وتخطيط الحدود العراقية الكويتية، وبالأسلحة ذات الدمار الشامل، ودفع تعويضات الحرب، وشجب الإرهاب واستمرار الحصار وغير ذلك، بينما القرار ٦٨٨ صدر بعد هزيمة القوات العراقية مباشرة بعد سحق الانتفاضة الشعبية التي جاءت في إعقاب الهزيمة والهجرة الجماعية الكوردية إلى تركيا وإيران[٧٦].

جاء القرار في ظرف دولي بدت فيه الولايات المتحدة فارسها الأوحد المجلى، واللاعب الرئيس (رأس الحربة) فوق خشبة المسرح الدولي والمرجع الأول في ميدان العلاقات الدولية.

بعد مرور ثلاثة أعوام على صدور هذا القرار، وفي التقرير المؤرخ في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٤، أكد (رونالد نيومان) مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وشمال الخليج الأولويات التي

(٧٦) بعد فشل انتفاضة آذار (مارس)١٩٩٠ من تحقيق اهدافه الكبرى وسماح قوات التحالف الدولي للطيراني العراقي بضرب المنتفضين في كوردستان والجنوب ترك الكورد (والشيعة في الجنوب) ديارهم و هربوا الى المجهول باتجاه الحدود الايرانية و التركية و كانت هجرتهم تعبيرا صارخا ضد الظلم و الاضطهاد التي مارسها النظام العراقي ضدهم منذ تأسيس الدولة العراقية.

تهتم بها بلاده بخصوص العراق وفق ما أثبتتها القرارات ٦٨٧ و٧١٥ (الخاص بنزع السلاح) و ٨٣٣ (الخاص برسم الحدود). ولم يرد ذكر القرار ٦٨٨ الا في آخر القائمة. ولم ينوه قط بالقرارين ٧٠٦ و٧١٢ وهما الأصل في قرارات "النفط مقابل الغذاء" واللذان عبدا الطريق للقرار ٩٨٦ (النفط مقابل الغذاء).

رفض العراق القرارين ٧٠٦ و٧١٢، كما رفض مبدئيا النسخة المنقحة من القرار ٩٨٦ المتخذ في نيسان ١٩٩٥. لكنه أذعن له بالأخير بعد مفاوضات طويلة الأمد استغرقت اكثر من عام حيث ازدادت معاناة العراقيين بسبب استمرار الحصار الدولي إلى حدود كبيرة لدرجة إن منظمات مثل "الصحة العالمية" و"الفاو" أخذت تحذر من النتائج الصحية الوخيمة وسوء التغذية وتعاظم المجاعة في العراق وما الى ذلك.

و يستفاد من تقرير مساعد وزير الخارجية هذا، إن سياسة الإغاثة هي إنسانية بحتة وليست سياسية. مع ذلك أصر الرئيس (كلينتون) منذ تسلم زمام الحكم على مواصلة الحصار الاقتصادي. والجدير بالذكر هناك بان الامريكان يعتبرون الحصار الاقتصادي أحد اسلحتهم في السياسة الخارجية منذ قرن التاسع عشر.

الأمر الذي أدى إلى كارثة بالنسبة للسكان المدنيين وأزمة تجل عن الوصف. وكذلك إلى الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان في البلاد، ومن دون بارقة أمل في الأفق تشير إلى تسوية سياسية تضمن تطبيق القرار ٦٨٨، من خلال مسؤولية الولايات المتحدة بوصفها قوة دولية وعضوا دائميا في مجلس الأمن.

كان هدف السياسة الأمريكية في الاحتواء المزدوج للعراق وإيران – هو إبقاء إيران في حالة عدم استقرار، وإضعاف العراق من غير أن تبدي استعدادا لاعتماد نوع من التغيير فيها، أو أن تملك مخططا كاملا للتغيير، وهي في عين الوقت تواصل سياستها في فرض العقوبات. فقد تدهورت حالة حقوق الإنسان في العراق جراء إهمال تطبيق القرار ٦٨٨ واستمرار الحصار الدولي، الأمر الذي نجم عنه استمرار الأزمة وتصاعدها ووصولها إلى حد الانفجار وقد حصل ذلك في شهر شباط (فبراير) ١٩٩٨ إلا أن مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة السيد (كوفي انان) قد فوتت الفرصة

على انفجار الوضع. وعاود العراق رفضه التعاون مع لجنة التفتيش الدولية (UNSCOM) برئاسة (باتلر) بعد إقصاء (أكييوس) وأستمر التصعيد في شهري تشرين الأول والثاني (أكتوبر ونوفمبر) حتى وصل إلى الذروة بعد أن أنذرت الولايات المتحدة بأنها ستوجه ضربات عسكرية دون سابق إنذار وأقدمت فعلا على واحدة منها في ١٧ –٢٠ كانون الأول (ديسيمبر) ١٩٩٨ لكن الأمر لم يسفر عن نتائج ملموسة وبقيت الأزمة متفاقمة.

تفسير القرار

ما يلفت الاهتمام في هذا القرار هو غموضه. والدرجة العظيمة من الحذر الذي رافق صياغته، حتى ليبدو أحيانا متناقضا في ذاته. فبعد أن أكد ضرورة احترام السيادة وسلامة الحدود والاستقلال السياسي، دعا إلى الكف عن عمليات القمع والاضطهاد واحترام الحقوق الإنسانية والسياسية لجميع السكان ووصفها بحجر الزاوية في صرح السيادة وعدم التدخل. تلك السيادة التي قوضت لمصلحة حقوق الإنسان باعتبارها مبدأ ملزما لهذا فلا عجب أن تكون مهمة تطبيق بنود القرار بوضعه الحالي وبتفاسيره المختلفة مهمة سهلة خالية من المصاعب.

مما يثير الاستغراب ان الحكومة العراقية رفضت العمل بالقرار جملة وتفصيلا، وهي تريد التقليل من تأثيره باستغلال عنصر الغموض فيه. سيما وإن مواقف عدد من الدول ومنها بعض المساهمين في إصداره تعكس طابع الحذر الذي رافق صياغته لأنها تخشى أن يخلق التدخل في مسائل حقوق الإنسان – سابقة دولية قد تقع هي ضحيتها في المستقبل كالصين مثلا.

وفي الوقت الذي اتخذ العراق موقفه هذا، أراد مجلس الأمن وبالأخص بعض الدول الدائمة العضوية والأكثر نفوذا – التضييق على صلاحيات القرار أو قصر الطابع الإنساني فيه على شؤون الاغاثة والمعونة وغيرها من دون الاهتمام بالجانب السياسي والقانوني له، وهو ما كان سيضمن إحداث تغيير حقيقي وجوهري في طبيعة النظام السياسي في العراق، وفي أسلوب تعامله مع المواطنين عموما والكورد خصوصا.

وبعد سنوات لجأ النظام الى أسلوب الرياء والاحتيال والالتفاف لانقاذ نفسه من الإدانة

الدولية بإجراء انتخابات نيابية ورئاسية للجمهورية. ومهما قيل عن زيف تلك الانتخابات فهي دليل على "استعداد" النظام للإذعان وقبول بعض الشروط – وإن بأسلوبه الخاص – من دون القبول بالقرار ٦٨٨، مع التظاهر الشكلي البحت بتطبيقه.

وليست تلك مهمة سهلة، مهمة التوسع في تفسير نصوص القرار، وتجسيده في ميدان التطبيق من اجل الوصول إلى الأهداف التي قصدها. وهي تعتمد على درجة الاستقطاب السياسي الذي ستسببه داخل النظام وعند المعارضة.

ان العنصر الجديد في المعادلة بعد مرور ثماني سنوات على صدور القرار ٦٨٨ يحدده جوابنا على هذا السؤال: كيف يمكن استخلاص الفائدة من تطبيق القرار ٩٨٦ (النفط مقابل الغذاء) وربطه بالقرار ٦٨٨ إنسانيا؟ وكيف يكون القرار ٩٨٦ الذي تشرف الأمم المتحدة على تطبيقه شاملا ضحايا أعمال القمع في السجون وفي المنافي واللاجئين في مناطق الحدود؟ وهو ما سيمهد السبيل إلى مهمة الاشراف والرقابة على انتهاكات حقوق الإنسان في العراق بالنتيجة. ولقد سبق لـ(ماكس فان درشتول) مقرر لجنة حقوق الإنسان في العراق الإشارة إلى هذه المسألة في تقاريره السنوية[٧٧].

عبر القرار ٦٨٨ عن "الأمل" في الشروع بحوار مفتوح حول ضمان احترام الحقوق المدنية والسياسية. إلا أن هذا المبدأ لم يصغ فيه صياغة واضحة. ولم يعين من سيشارك في هذا الحوار: النظام؟! أم المعارضة!؟ وهل ستكون برعاية الأمم المتحدة وإشرافها!؟ أم أنها ستكون واحدا من المشاركين؟ ثم متى وأين سيجرى هذا الحوار؟ ومن هي القوى القادرة على عقده؟

يرى النظام العراقي إن إذعانه للقرار ٦٨٨ لا يعني إلا البداية لنهايته، سيما إن كان تطبيقه بإشراف الأمم المتحدة، أو أي إشراف دولي أو إقليمي أو أية جهة موثوقة.

ويبقى لتلك القوى التي تعمل على إحداث التغيير أن تلعب بهذه الورقة التي ستقيم البرهان على أنها سلاح من تلك الأسلحة التي يمكن الإفادة منها في نضالها وإن كان ذا طابع سلمي.

---

(٧٧) منها التقرير الخاص الذي أعده (السيد ماكس فان درشتول) في أوضاع حقوق الإنسان في العراق بتاريخ ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٩٦.

باشتقاق المعاني الخفية في النصوص، تتسع عمليا دائرة تفسيرها وهـو كمـا يتبـادر إلى الذهـن أمر سياسي في غاية الخطورة. وهكـذا فـان احـترام الحقـوق المدنيـة والسياسـية لسـائر المواطنـين سيعني إلى جانب أمور أخرى – إجراء انتخابات اشـتراعية في إطـار التعدديـة الحزبيـة وسـيادة القانون. فضلا عن إلغاء جميع القوانين التي تبيح انتـهاك حقـوق الإنسـان، باعتبارهـا جـزأ مـن الصراع السياسي القائم.

إن هذا يجب أن يتم من خلال موازنة القوى، وبضمانات دوليـة كافيـة.وعلـى هـذا الأسـاس كان القرار ٦٨٨ بأمس الحاجة إلى من يتعهد أمره ويناصره ويهتم به ويعد بتطبيقه وسـواء كـانت تلك الجهة المعنية بأمره أعضاء مجلس الأمـن (الهيئـة الـتي أصـدرت القـرار) أو الأطـراف الـتي تنتفع من تطبيقه.

الفصل الرابع

مشاهد لما بعد حرب الخليج

مشاهد لما بعد حرب الخليج

بسبب سياسة القمع المزمن والتمييز والاضطهاد الطويل الامد هب الكورد العراقيون في كوردستان والعرب الشيعة في جنوب البلاد ووسطها مستفيدين من هزيمة القوات العراقية واضطرارها الى الانسحاب من الكويت وبالتالي استعداد "الحكومة العراقية" لتقديم التنازلات حفاظا على استمرار النظام.

وكانت الانتفاضة الشعبية قد امتدت لتصل في غضون ايام قليلة الى 14 محافظة من مجموع 18، كما حصل تململ في العاصمة بغداد. لم يكن ذلك بمعزل عن الدعوات التي وجهها الغرب للاطاحة بنظام صدام حسين.

كان جورج بوش George Bush رئيس الولايات المتحدة قد وجه في التاسع والعشرين من شباط (فبراير) العام 1991 دعوة صريحة للعراقيين كافة وللعسكريين منهم بصورة خاصة "لينتفضوا ويمسكوا بزمام الأمور"، بحسب تعبيره الأمر الذي إن دل على شيء فقد دل على أن الأمريكان لن يتولوا مهمة الإطاحة بالنظام في هذه المرحلة على الاقل.

وما هو جدير بهذا الصدد إن الإذاعة الأمريكية التي كانت تبث برامجها بالعربية من المملكة العربية السعودية دأبت منذ الشروع في عملية "عاصفة الصحراء" Desert Storm ، حتى الثالث من آذار (مارس) أي بعد ثلاثة أيام من قرار وقف إطلاق النار الذي اتخذه الرئيس

الأمريكي على بث النداءات المتكررة للعراقيين تحثهم على الثورة ضد النظام العراقي وإسقاطه.

على أثر هذا التحريض والتشجيع وبفترة وجيزة، جمعت المعارضة العراقية أطرافها وأقدمت على تشكيل نوع من الائتلاف بكل فئاتها وأحزابها وتكتلاتها خارج العراق تمثلت فيه الجبهة الكوردستانية. وانبثقت عن هذا التجمع هيئة مركزية عرفت بأسم (لجنة العمل المشترك)[78] في 27 كانون الاول (ديسيمبر) 1990 لإدارة العمليات والتنسيق ووضع صيغة لنظام الحكم المقبل. لم يكن لهذه الانتفاضة ولو حظ يسير من النجاح، ليس لأنها كانت تفتقر إلى التنسيق والتوجيه أو لأنها لم تكن تملك منهاجا سياسيا متفقا عليه أو لانعدام قيادة ميدانية ولا بسبب الأخطاء التي مارستها فهذه كلها أسباب مهمة بالفعل لكن يبقى العامل الدولي هو الذي كان له أكبر الأثر في عدم وصول الانتفاضة إلى بغداد والتي ظلت عقبة كاداء أي نقطة الضعف في الانتفاضة ويعود ذلك إلى عدم تقدير صحيح في الغرب لاحتمالات الاختراق الإيراني اضافة الى بعض التدخلات الاقليمية وبالتالي انفلات الوضع الذي قد يؤدي إلى قيام نظام إسلامي على غرار الجمهورية الإسلامية في إيران.

إن سماح قوات التحالف للنظام العراقي باستخدام المروحيات والاسلحة الثقيلة وصواريخ

---

(78) إشتمل هذا الائتلاف على الأحزاب والتجمعات التالية:- حزب البعث قيادة قطر العراق (في سورية)، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، حزب الدعوة، الحزب الشيوعي، الجبهة الكوردستانية إضافة إلى قوى أخرى وتجمعات سياسية، إذ كانت القوى الخمسة المذكورة والتي سميت بالأساسية تملك حق "الفيتو" وهي تمثل القيادة السياسية للجنة العمل المشترك. وسرعان ما ضاقت الأمور وانتقل قسم كبير من القوى الرئيسية في لجنة العمل المشترك إلى المؤتمر الوطني العراقي (INC) في حزيران (يونيو) 1992 الذي تم توسيعه في صلاح الدين في تشرين الأول (أكتوبر) 1992.

عقدت هذه المجموعات المعارضة مؤتمرا في بيروت العاصمة اللبنانية برعاية الحكومتين السورية والسعودية وبالاتفاق مع الحكومة الايرانية وليس ببعيد عن بعض التأثيرات الدولية في 11 – 13 آذار (مارس) وشارك فيه ممثلون عن الأحزاب والقوى السياسية إضافة إلى شخصيات سياسية مستقلة. ولم يتوصل المؤتمر المذكور إلى قرارات حاسمة بخصوص المشاركة في الانتفاضة وتشكيل قيادة ميدانية والاتفاق على برنامج سياسي وخطاب موحد واكتفى بتوجيه نداء إلى ثوار الانتفاضة ودعا إلى التنسيق بين أطراف المعارضة ومساندتها دوليا.

(أرض – أرض) مختلفة المدايات وقصف مناطق الثوار في الجنوب وكوردستان قد أدى إلى انحسار الانتفاضة في مناطق نشوئها وعرقل تطويرها باتجاه العاصمة بغداد. وهي العامل الحاسم كما نعلم لإنجاز مهمة التغيير حيث استحكمت قوات صدام حسين في بغداد وخاصة الحرس الجمهوري والحرس الخاص لحماية النظام وقمع أي تململ أو بادرة للتحرك كما حصل في مدينتي (الثورة) و(الشعلة) وغيرهما. كان على الثوار في كوردستان كما في الجنوب أن يستفيدوا من تجارب تاريخية انقلابية سابقة وقد مر أسبوع على اندلاع الانتفاضة بين 29 شباط (فبراير) و 5 آذار (مارس) سقطت خلالها 14 محافظة بيد الثوار وتقلص تأثير الحكومة في بغداد ولم يظهر أثر لرئيس النظام لكن القوى المنتفضة ظلت بعيدة عن بغداد مركز الحسم إلى أن أدركها الحرس الجمهوري وهي متفرقة[79].

بالرغم من الأعذار التي قد تتمسك بها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن اهتمام الإدارة المبدئي بما كان يجري في كوردستان بعد انطلاقة وحدات الحرس الجمهوري – يؤيد أقوال أولئك الذين وجدوا بان تلك الإدارة قد عادت ضمنا إلى سياستها القديمة لما قبل العاشر من آب (أغسطس) 1990 باعتبارها النظام العراقي عامل استقرار في المنطقة[80].

الموظفون الأمريكيون الذين كانوا يتابعون مسيرة الانتفاضة، أكدوا بان القتال كان وحشيا ودمويا وأن الخسائر البشرية كانت كبيرة في الجنوب وفي الشمال ولا سيما معارك استعادة النفوذ في كركوك وجوارها. فقد سمحت اتفاقية وقف إطلاق النار لفرق الحرس الجمهوري ومروحياته الهجومية التي خرجت من معارك عاصفة الصحراء سليمة. بالانقضاض على الثوار جوا وبرا. وكان من نتائج ذلك الهروب الجماعي الكوردي إلى الجبال وعبر الحدود لما قدر في حينه

(79) كل الانقلابات التسعة عشر التي وقعت في العراق بين أعوام 1936–1968 كانت إما في بغداد أو أنها كانت تستهدف بغداد.

(**80**) كانت هذه الفكرة لفترة معينة من الزمن تسود قوات الائتلاف في أوروبا.

بمليونين من المواطنين[81] العزل.

إن الأزمة التي نشأت عن هذا النزوح الجماعي الهائل. أثارت قلق العالم واهتمامه، فانهالت المساعدات على الكورد من كل جانب وبشكل غير معهود في تاريخهم. وخلقت عملية بيئية واسعة النطاق غمرتها ضروب من أعمال الإغاثة والمعونات الإنسانية. إذ سرعان ما "غزت" كوردستان منظمات الأمم المتحدة والمنظمات اللاحكومية ووكالات الإغاثة. وألقت بثقلها، وقدر لعدد كبير منها أن يبقى مواصلا نشاطه طوال السنوات العشر التالية.

إن العنصر الأساس والحاسم في تأمين الحماية الضرورية لأعمال الإغاثة في كوردستان العراقية هو الدور الذي اسند للعملية التي أطلق عليها رسميا "عملية المنطقة ألآمنة" **SAFE HAVEN OPERATION** وحضور قوات التحالف[82] فضلا عن وجود لجان المراقبة التابعة للأمم

---

(81) قدرت السلطات الصحية الأمريكية عدد من هلك من الكورد النازحين خلال فترة الهجوم أو كنتيجة مباشرة له بحوالي 6700 نفسا أي بزيادة ستة إضعاف على معدل الوفيات في ظروف عادية ولأسباب طبيعية، (راجع التقرير الأسبوعي عن الوفيات والحالات المرضية في العدد المؤرخ 5 تموز (يوليو) 1991 من نشرة (مراقبة الأمراض) وبحسب إحصاءات المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة UNHCR بلغ عدد القتلى من اللاجئين في إيران 12000 (لا يدخل في هذا العدد أولئك الذين هلكوا داخل الحدود العراقية، من تقرير المفوضية للعام 1991).

(82) أساس الفكرة هي الحالة التي خلقها تدفق اللاجئين الكورد من العراق إلى تركيا. بطبيعة الحال لم يكن للرئيس التركي تركوت أوزال رغبة في ابقاء مئات الألوف من الكورد العراقيين في بلاده فهو بالنسبة إلى حكومته كما عبر عنه بمثابة "انتحار سياسي" لأنه سيؤدي إلى زيادة في حراجة الوضع والمزيد من التعقيد في المشاكل التي تواجه أنقرة جنوب شرق البلاد حيث ترابط هناك عشر فرق تركية لمواجهة الثوار الكورد.

في الأول من نيسان أصدر السيد مسعود البارزاني بيانا أكد فيه بأن ما يقارب ثلاثة ملايين من الكورد قد لجاؤا إلى الجبال وإن جموعا منهم عبرت الحدود في محاولة للنجاة من عمليات الإبادة والتعذيب على يد قوات الجيش العراقي ودعا الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وايران وتركيا والعربية السعودية ودول المنطقة لمد يد العون والإغاثة وإيجاد الوسائل لحماية الشعب الكوردي من صولات النظام العراقي. وعلى اثر ذلك تقدم الرئيس التركي بمشروع قرار إلى الأمين العام للأمم المتحدة مستخدما فيه لغة قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص

المتحدة فان قوى الائتلاف والإعلان عن المنطقة المحظورة على الطيران في جزء من كوردستان العراق فوق خط العرض 36 كل ذلك كان العنصر الحاسم في تأمين الحماية للمناطق الآهلة

"الوضع الذي ينجم عن تهجير الكورد العراقيين الذي يهدد السلام والأمن الدوليين" تبريرا لرفض تركيا السماح بنزوح الكورد العراقيين إلى أراضيها مؤكدا في الوقت عينه استعداد حكومته لتسهيل مهمة قوات التحالف في حالة إرسالها لحمايتهم والعمل على إعادتهم إلى ديارهم.

ومما يجب ذكره في هذا الصدد إن تركيا عند توقيعها على المعاهدة الدولية بشأن قبول اللاجئين السياسيين واللاجئين لأسباب إنسانية عام 1945 اثر نهاية الحرب العالمية الثانية. أنها فعلت ذلك بعد تحفظات منها استثناء اللاجئين الوافدين من جيرانها في الجنوب والجنوب الشرقي والقصد بهم كورد (إيران والعراق) من لائحة الدول التي يحق لرعاياها أن يطلبوا اللجوء في الأراضي التركية. لقي اقتراح (أوزال) تجاوبا غير متحفظ من الرئيس الفرنسي (ميتران) فقدما معا مشروع قرار إلى مجلس الأمن في 5 نيسان. وفي 6 منه انضم اليهما (جون ميجر) رئيس الحكومة البريطانية – وكان يعاني ضغوطا قوية من الرأي العام البريطاني الغاضب، انضم بعد أن حصل على دعم كامل من جميع أعضاء المجموعة الأوربية لمشروعه الذي كان يقضي بإيجاد مناطق آمنة داخل العراق تتولى قوات الائتلاف الدولي أمرها، حين تبين بصورة خاصة عقم محاولة إلقاء المواد الغذائية وسائر مواد الإغاثة على الكورد اللاجئين بطائرات سلاح الجو الأمريكي.

على أن هذه القوى الثلاث لم تكن قادرة على النهوض بالمهمة دون شراكة الولايات المتحدة. وتم إقناع الإدارة بفرض حظر على نشاط الطيران العراقي شمال خط العرض 36 بحجة حماية طائرات النقل الأمريكية الضخمة من طراز هركليس G130 التي تحمل المعونات للمناطق الكوردية المصابة.

هذه الحماية كان يحدد لتفويضها ستة أشهر كل دفعة، ثم ثلاثة وبدا هذا السلاح الرادع الوحيد لأية محاولة عراقية ترمي إلى استعادة السيطرة على تلك المناطق الكوردية فأصبحت بواقع الحال خاضعة لإدارة كوردية صرفة. إن هذه القوى الحامية لم تفعل شيئا لاخراج كركوك من سيطرة بغداد. وبقاء حقول النفط بيد الحكومة العراقية إنما هو إشارة لا تخطئها العين يقصد منها تبديد مخاوف تركيا وإيران. وإلى نفي التهم التي وجهت من قبل بعض الأوساط بأن قوى الائتلاف تشجع على قيام دولة كوردية في شمال العراق . ومع أن "عملية توفير الراحة" كانت الضمانة الأولى لتأمين نشاط الإغاثة فما مر زمن طويل حتى ارتأت هذه الدول ان تودع الأمر كله إلى المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة .U.N.H.C.R وإلى دائرة الولايات المتحدة الخاصة بالمعونات الخارجية للمناطق المصابة بالكوارث O.F.D.A. بانسحاب قوات الائتلاف البرية من الأراضي الكوردية العراقية في 15 تموز (يوليو) 1991.

منـها[83]. وتشـتمل هـذه المنطقـة علـى محافظـة دهـوك فقـط بينمـا تسـتثني محـــافظتي أربيـــل والسليمانية[84].

وكان لهذه القوات مركز قيـادة عسـكري Military Command Center مقره مدينـة زاخو المجاورة للحدود العراقية – التركية. ومن الواجبات الهامة الـتي اضطلـع بـها هـذا المركـز إجراء لقاءات بالسلطات العسكرية العراقية (في بداية العمليـة فقـط) وضمـان الاتصـال (التنسـيق) بمختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية اللاحكومية NGO'S وتفقد أحـوال الأهـالي المحليين والقيام بدوريات يومية في أنحاء محافظة دهوك. تأكيدا للالتزامات الغربية بهذا الشـأن وبغياب المثليات الدبلوماسية الدولية في كوردستان العراقية فان وجـود مركـز القيـادة العسـكرية MCC هذا، بات من غير قصـد بمثابـة المثـل السياسـي والدبلوماسـي لمصـالح قـوى الائتـلاف لاسـيما لاسـتقراء وتطبيـق سياسـة الولايـات المتحـدة في كوردسـتان العـراق وجنوبـه. إن المنطقـة المحظورة على الطيران العراقي هي تلك التي يسـيطر عليـها الكـورد شمـال خـط العـرض 36 في العراق وتتألف من محافظات دهوك وأربيل وأجزاء مـن محافظـة السـليمانية وجانبـا مـن مدينـة الموصل في الأراضـي الـتي تسـيطر عليـها الحكومـة العراقيـة. ومـن المـهم الإشـارة إلى أن المنطقـة الكوردية العراقية، أو بالأحرى تلك الأراضي التي يسيطر عليها الكورد تقع بالأصل في الناحيتين الشرقية والجنوبية الشرقية. وتدخل فيها مدن أربيـل والسـليمانية وتخـرج منـها مدينـة كركـوك (قلب كوردستان) كمـا سماهـا الزعيـم الكـوردي مصطفـى البـارزاني علـى أن أجـزاء أخـرى مـن

(83) يسكن حوالي ثلاثة ملايين ومائة ألف كوردي تقريبا في محافظات دهوك وأربيل وسليمانية وأجـزاء أخـرى من كوردستان يسيطر عليها الكورد.

انظر البعثة الخاصة بتقدير الحاجات الإنسانية إلى شمال العراق، 6–9 تشرين الأول 1992

OFFICE OF U.S. FOREIGN DISASTER ASSISTANCE, U.S. AGENCY FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT (USAID), WASHINGTON D.C.

(84) المنطقة الآمنة تشمل أراضي كوردستان العراقية في الشمال والشرق بالاتجاه إلى الغـرب علـى طـول الحـدود التركية وفي الجنوب ابتداء من مدينة دهوك حتى عقرة وفي الغرب من زاخو حتى دهـوك وفي الشـرق حتـى وادي بارزان.

محافظة كركوك هي تحت السيطرة العراقية.

منذ عام 1991 فصاعدا أشاع وجود الملاذ الآمن SAFE HAVEN وحظر الطيران الجوي وعمل المنظمات الإنسانية اللاحكومية جوا من الأمن والطمأنينة بعد وضع قلق وغير آمن. وضمن قدرا كافيا من الاستقرار حال دون هجرة جماعية أخرى للكورد العراقيين عبر الحدود إلى تركيا وإيران.

و بدت "عملية توفير الراحة" و"الملاذ الآمن" دليلا آخر للمساندة الدولية والإسهام في إعادة الاستقرار والبناء في تلك الربوع وعلينا أن نسترعي الانتباه بان الحكومة الأمريكية وسائر حكومات الائتلاف أو حكومات أخرى غيرها لا تعترف بالحكومة الكوردية الإقليمية Kurdish Regional Government التي انبثقت اثر إجراء انتخابات في كوردستان ربيع العام 1992 وانسحاب الإدارة الحكومية من المنطقة الكوردية ولا تمنحها شخصية سياسية رسمية. فسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها من الدول الرئيسية حالت دون تقديم معونة حكومية للإدارة الكوردية. إلا أن المساعدات الخارجية وإعادة البناء الاقتصادي وغير ذلك من ضروب النشاط وعمليات الإصلاح إنما يجري بالتنسيق بين المنظمات الإنسانية غير الحكومية والسلطة المحلية.

بعد حرب الخليج مباشرة، أقدمت الجبهة الكوردستانية وعلى رأسها مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستانيKDP وجلال الطالباني السكرتير العام للاتحاد الوطني الكوردستاني PUK على اجراء مفاوضات مع السلطة العراقية من خلال ايمانهما المطلق بضرورة اعتماد مبدأ الحوار الايجابي البناء مع السلطة المركزية وصولا الى أرضية مشتركة والاتفاق على أسس عملية وموضوعية تحقق للشعب الكوردي مساحة من طموحاته وأهدافه المشروعة وفي محاولة للوصول الى اتفاق حول الحكم الذاتي. ونتيجة للاخفاقات التي تمخضت عنها تلك الجولة من المباحثات برر الزعيمان الكورديان محاولتهما اللقاء مع القيادة العراقية بالسعي إلى

التخفيف من معاناة الشعب الكوردي[85] بعد مشاهد الهجرة الجماعية المرعبة واضطرار مئات الآلاف من الكورد إلى مغادرة مدنهم وقراهم وقصباتهم باتجاه الحدود خوفا من انتقام النظام العراقي حيث كانت ذاكرتهم مشحونة بالقسوة التي جسدتها عمليات الأنفال وحلبجه وسياسة التعريب والأرض المحروقة. وقد باءت المفاوضات بالفشل في خاتمة المطاف بعد سبعة أشهر من انطلاقها بين شهري نيسان (أبريل) وتشرين الأول (أكتوبر) 1991 حيث كان رد الفعل من بغداد قطع المساعدات الحكومية عن المنطقة الكوردية ومنها المعونات المالية والإدارية والاقتصادية. ثم قرر صدام حسين فرض الحصار الاقتصادي والاجتماعي على الكورد، فخلق بهذا حدودا داخلية ساعدت على عزل اقليم كوردستان عن منطقة الحكومة المركزية ومن ثم أعقبه بسحب الإدارة الحكومية وإحداث فراغ إداري وأمني اضطرت معه الجبهة الكوردستانية على ملأه فأجرت انتخابات لأول برلمان كوردستاني (مجلس اشتراعي) وانبثقت حكومة إقليمية قررت في 4 تشرين الأول (أكتوبر) 1992 إعلان الفيدرالية بالاجماع[86].

و ما أن هل شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه حتى وجد الكورد أنفسهم أمام حصار مزدوج: الحظر الذي ضربته الأمم المتحدة على سائر العراق والحصار الداخلي الحكومي ضد الكورد الذي قطع عمليات التبادل التجاري وأوقف حركة النقل وحال دون عملية التطور الاقتصادي للمنطقة المحاصرة.

---

(85) لقاء خاص مع الدكتور محمود عثمان، عضو الوفد الكوردي المفاوض، لندن، نوفمبر 1998. ذكر السيد مسعود البارزاني خلال احدى لقاءاته مع الجماهير في مدينة زاخو بأن زيارته الى بغداد للتفاوض مع النظام العراقي كان أصعب مشوار في حياته السياسية.

(6 8) انظر الى النص الكامل لبيان اعلان الاتحاد الفيدرالي في ملحق رقم (8) في نهاية الكتاب.

حكومة اقليم كوردستان (1992 –1996)

إن إقامة الحكومة الإقليمية الكوردية عام 1992، كانت في جوهرها رد فعل وضرورة فرضها الموقف والظروف الحرجة التي وجد الكورد أنفسهم فيها. كانت الحكومة الإقليمية عبارة عن صدى للجهود المبذولة في سبيل تحقيق حكم ذاتي للشعب الكوردي سابقا. كما كانت تعكس كذلك محاولاتهم الى لفت اهتمام الغرب سياسيا حين أفرزت مساعيهم في إشاعة الديمقراطية بعد انهيار الأنظمة التوتاليتارية في شرق أوروبا آثارا كبيرة وانعشت آمالا عريضة لدى شعوب محرومة كثيرة.

ولتشجيع المساهمة في تجربة "الحكم الذاتي" وتحريض الكورد النازحين على الرجوع إلى مواطن سكناهم و ايمانه المطلق بالتسامح اصدر زعيم الحزب الديمقراطي الكوردستاني مسعود البارزاني عفوا عاما شمل كل المتعاونين مع النظام العراقي حتى عام 1991. وفضلا عن هذا قامت الجبهة الكوردستانية بسن قانون الانتخابات مع مراسيم عديدة أخرى تمهيدا لأرضية حكومة المستقبل. وفي التاسع عشر من أيار (مايو) 1992 جرت انتخابات عامة ديمقراطية هي الأولى من نوعها في العراق، رغم بعض النواقص والثغرات والملاحظات التي قيلت بحقها، حاسمة في تاريخ الكورد السياسي فقد دفعت بمئات الألوف من المواطنين في القرى والارياف والمدن إلى مراكز التصويت. وقد كان الاندفاع إلى ذلك مصحوبا ببناء الوعي السياسي والشعور بالمسؤولية القومية في كل مكان. وتواصلت عملية الإدلاء بالأصوات متجاوزة الوقت المحدد بساعات عديدة سمحت بها الهيئة المشرفة على الانتخابات بغية اعطاء الفرصة للقادمين من الاماكن البعيدة.

ومع أن العملية الانتخابية عدت عملية ناجحة لأنها تمت بحرية وبمراقبة اكثر من ستمائة من المراقبين الغربيين والأشخاص التابعين لدوائر الأمم المتحدة. إلا أن بعض التلاعب والتزييف والخروقات وإلقاء أوراق مضاعفة جرى في عدد كبير من مراكز الانتخابات ومثل هذه الظواهر لم يكن تفاديها ممكنا ولا مجال هناك لاجتنابها فالمواطنون يمارسون حقا لا فكرة سابقة لديهم عنه ولا تجربة ولا خبرة لهم في حق هو من أبسط الحقوق الديمقراطية. والواقع ورغم كل هذا فإن

الانتخابات التي جرت إنما كانت تعبيرا عن الآمال الكبرى التي شاعت في كوردستان في ممارسة الحكم الذاتي للشعب الكوردي حيث جرت بهدوء تام ولم يشبها حادث عنف واحد.

وبنتيجة الانتخابات الخاصة بالقيادة وهي نتيجة مدهشة كالعملية ذاتها[87] حصل البارزاني على أصوات تزيد بـ 25863 صوتاً عن الأصوات التي نالها الطالباني وهي أكثرية تقل عما هو ضروري للاستئثار بالمركز الرئاسي. واتفق البارزاني والطالباني على نبذ خلافاتهما السياسية والقناعة بالرئاسة المزدوجة. مما اتاح لكلا القائدين ممارسة مسؤولية متساوية على رأس الحكومة – لكن خارج إطارها الإداري. على أن يكون ذلك مؤقتا إلى حين يتيسر إجراء انتخابات جديدة في تاريخ آخر.

كذلك فشل الحزبان في نيل نصر جلي بالفوز بأغلبية في مقاعد المجلس الوطني (البرلمان)، وبعد إعادة فرز الاصوات التي سجلت للأحزاب الخمسة التي لم تحصل على نسبة السبعة بالمائة وهي الحد الأدنى للمشاركة في المجلس، فاز الحزب الديمقراطي الكوردستاني على الاتحاد الوطني بنسبة 1.6 ٪ من الأصوات. وبغية إزالة أي عامل للخلاف واجتنابا لمزيد من عدم الاستقرار السياسي اتفق الحزبان على تسوية تقضي بإدارة دفة الحكم مشاركة. وتنازل الحزب الديمقراطي الكوردستاني بملء إرادته عن المقعد الواحد الزائد الذي ناله – للاتحاد الوطني ليكون لكل منهما عدد متساو في المجلس"المناصفة " Fifty – Fifty وأعطيت المقاعد الخمسة الباقية للحركة الديمقراطية الآشورية. وبهذا كان قوام المجلس الوطني مائة وخمسة مقاعد.

من مقتضى التقاليد الديمقراطية تأليف حكومة وجهاز إداري. واضطلع بالأمر عدد كبير من الملتزمين سياسيا ومعظمهم من ذوي الثقافة العالية والمعرفة التامة بأساليب التطبيق الحزبي للديمقراطية. هؤلاء بادروا إلى وضع خبراتهم ومعلوماتهم في خدمة التحول الديمقراطي الجديد،

(87) كما جاء في FBISIVES أيار – مايو 1992 "أن يشارك الحزبان في المجلس بعدد متساو. راجع برقية السيد مسعود البارزاني، رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP في الملحق رقم (9).

والإسهام في البناء وإشاعة جو الديمقراطية عن طريق اشتراع القوانين والقواعد وأصول الحكم باستعارتهم النظم السياسية السائدة في الخارج وتطبيقها على المجتمع الكوردي، الذي لم يكن لمعظم أفراده أي فكرة عما يجري في هذا المضمار. وخلال أسابيع أنجز هؤلاء المهندسون بناء صرح النظام البرلماني الكوردي. وقوامه رئيس المجلس وهيئة وزارية برئيس وزراء وخمسة عشر وزيرا[88].

مما يلفت النظر في هذا الصرح الديمقراطي الفتي غياب الحزب المعارض. برر بعضهم انه في تلك الظروف غير الاعتيادية قد يكون الالتزام بهذا التقليد عاملا للشقاق والاحتكاك الوخيم العواقب، وهو في الوضع الراهن مجرد شكليات غير مهمة إزاء التفاؤل العظيم الذي ساد معظم العاملين المنهكين في تشييد هذا البناء وتشكيل الدوائر وملء شواغر الوزارات وإيجاد أعمال للموظفين ومأموري الإدارة، لكن تجربة الاقتتال ومحاولات الاستئثار أثبتت فشل سياسة المناصفة وتوزيع المقاعد.

إن المناصفة في تولي أمور السلطة أو ما دعي "بخمسين مقابل خمسين" قامت على مساومة سياسية جامدة فقد وضع مهندسو البناء الحكومي في حسابهم الحرص على وحدة الصف وتوازن القوى المتكافئة، بدءا بالهيئة الوزارية وانتهاء بمجالس القرى. وجرت تبعا لذلك قسمة الوظائف الإدارية والسياسية بالتساوي بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني فمثلا نسب لوزير الصناعة والطاقة الاتحادي نائب من البارتي ولوزير الأعمار والتخطيط البارتي نائب من الاتحاد. ولم يسمح التدبير للوزير بالانفراد بوضع وتنفيذ برنامج أو رسم سياسة لوزارة من غير موافقة نائبه ومساهمته.

وعلى مستوى القرية، فرض أن ينتقي مدراء المدارس معاونيهم من الحزب الثاني. فتكون المدرسة الواحدة عائدة للبارتي أو للاتحاد وليس لكليهما معا. ورسم أن يكون العاملون في المستشفيات والمراكز الصحية ودوائر الشرطة ونقاط التفتيش وما إليها – خليطا من رجال

(88) كونتر، المرجع السالف، ص 39.

الحزبين. وعلى أساس "المناصفة" وبهذا خضع اختيار موظفي جميع المرافق الادارية لهذه القاعدة الصارمة والغريبة ما جعل الكثير من الكفاءات خارج حلبة التنافس الشريف على الوظائف.

يفتقر هذا التدبير إلى عناصر عديدة لنظام حيوي متفاعل ذي شرعية وفي مقدمتها مزاولة حكومة الإقليم أعمالها دون وجود قانون أساسي "دستور". فالصيغة الدستورية التي وضعتها وابتدعتها مجموعة من القانونيين الكورد العراقيين لم تسن ولم تطبق. وبقيت حكومة الإقليم على هذا الأساس تفتقر إلى مصدر هام من الشرعية السياسية منذ البداية.

العنصر الثاني هو عدم تمثيل المجموعات العشائرية لا في الانتخابات ولا في المجلس الوطني. فقانون الانتخابات لا محل فيه لصياغة معينة تجعل لزعماء القبائل دورا رسميا في النظام. في حين كان كثير منهم يسيطر على مناطق واسعة من كوردستان العراقية. ولذلك شعر معظمهم بأنهم مبعدون عن حكومة الإقليم اجتماعيا وسياسيا. على أن قيادتي الحزبين الحاكمين قامتا بالأخير بضم زعماء العشائر إلى النظام السياسي بتدابير خاصة إما بتعيينهم قادة للميليشيات المحلية في مناطق نفوذهم أو بإسناد وظائف شبه حكومية مختلفة إليهم. على أن الوضع بقي مع هذا مصدرا للخلاف بين المجموعات العشائرية وبين قيادتي الحزبيين يضاف إلى هذا: أن التدبير الأخير وان كان يهدف إلى تشجيع قيام نظام سياسي متين على قاعدة الثنائية الحزبية (حزبان كبيران متنافسان) فانه وضع عقبات أمام الشخصيات الهامة السياسية وغير الحزبية وبخل عليها بالمشاركة السياسية فبموجب قانون الانتخاب كان على المرشحين أن يدرجوا أسماءهم في القوائم الحزبية التي توافق عليها الجهات الحزبية المختصة ومع عدم وجود عقبات تحول دون مشاركة مرشحين مستقلين إلا إن القواعد التي بني عليها القانون كانت تشجع رسميا وبقوة التسجيل في القائمة الحزبية لأي من البارتي أو الاتحاد. تلك القواعد التي أساءت كثيرا إلى الوضع السياسي والى عدد كبير من أعضاء الأحزاب الصغيرة الأخرى والحق فإنها كانت نقطة ضعف كبيرة أضرت كثيرا بادعاءات الحرية السياسية والتسامح الذي تعهد به الزعماء السياسيون الكبار.

إضافة إلى هذا كان من الشروط أن القائمة الحزبية التي تفوز بنصف بالمائة من مجموع الأصوات النصف بالمائة المدلى بها (أي 501 صوتا) إن أعطيت مقاعد في المجلس لمرشحين مستقلين. على هذا الأساس بدت حكومة الإقليم جهازا يضم سياسيين من البارتي KDP والاتحاد PUK. بالاضافة الى هذا فإن التعيينات الوظيفية التنفيذية والسياسية التي تلت الانتخابات زادت في حراجة الاتجاه السياسي الحزبي تفاقما ضمن حكومة الإقليم. فقد عينت الجبهة الكوردستانية كوادر سياسية حزبية مسؤولة عن العلاقات العامة وعينت قادة سابقين للبيشمركة في مناصب وزارية سياسية رفيعة وعلى مستوى عال. في حين لم يجر أي تحييد للولاء السياسي سعيا للوصول بهذا الإجراء إلى القدر المرجو له من نجاح ومع انه تم نقل المسؤوليات الإدارية والسياسية عن عاتق الجبهة الكوردستانية وإناطتها بحكومة الإقليم ذي الحكم الذاتي فقد بقيت تحت سيطرة النظام الحزبي في الغالب.

بل وأكثر من هذا فقد بقيت مسألة الزعامة معلقة ومن دون حل. رغم أن قوانين الانتخابات توجب إجراء عملية انتخابية ثانية لاختيار قائد واحد للشعب الكوردي في العراق. فقد بقي البارزاني والطالباني يحتفظان بمركز الزعامة طوال سنتين. ولم يجر حل هذه الاشكالية رغم العديد من جولات حوار ومقترحات قدمت بهذا الخصوص.

مع إن حكومة الإقليم بنيت على أساس نظام اللامركزية السياسي، فقد بقي صنع القرار فيها مركزيا إلى درجة كبيرة، فكثيرا ما كان البارزاني او الطالباني يتشاوران كل مع أعضاء مكتبه السياسي لاتخاذ قرار سياسي خطير وأكثريتهم كانت تؤلف المجلس الرئاسي في العام 1993 ولكن لم يكن لها في خاتمة المطاف إلا الأقل من المسؤولية السياسية. ولما كان زعيما الحزبين قد بقيا خارج حكومة الإقليم وفوقها، فان سلطتهما ظلت بالاساس هي السلطة الفعلية.

ويقر الزعماء الكورد والبرلمانيون بهذه المشاكل المستعصية على الحل كما يدركون أيضا عجزهم عن إيجاد حل، أو بديل للحالة يصلح ظرفيا. إن إجراء انتخابات ثانية قد يكلف كثيرا وقد لا ينجم عنه غير المزيد من المشاكل والتعقيد في الأوضاع القلقة الراهنة. من جهة أخرى وبعد إتمام الانتخابات بدت كوردستان العراقية منطقة زاهرة تشيع في أجوائها آمال جسام لا حدود

لها. فقد حقق الكورد العراقيون إنجازا كبيرا يقترب من الحلم الرومانسي. عادوا من الجبال التي لاذوا بها هاربين من ظلم النظام وفي غضون أربعة عشر شهرا اجروا انتخابات ديمقراطية وألفوا حكومة كوردية ديمقراطية. ومن هذا المنظار تبدو المشاكل التي تعوق نظامهم السياسي الحالي ثانوية أمام السلام والأمن والاستقرار انه الأمل بالمستقبل، والذكريات الأليمة للمآسي التاريخية التي حلت به على يد ديكتاتورية صدام حسين والأنظمة المتعاقبة على العرش العراقي والتي دفعت بالكورد العراقيين إلى الأمام وإلى اعتماد هذه التجربة.

وفي غضون السنة الأولى من التجربة وجدنا الكوادر الكوردية الفاعلة تركز جهودها في المحاولة الصعبة القريبة من المحال بتحويل الجهاز الحزبي الواحد إلى إدارة مركزية، وبضمن ذلك إشراك بيشمركة الحزب أو المليشيات المحلية في قوة موحدة بإشراف وزارة شؤون البيشمركة (أي شؤون القوات المسلحة). على أن وسائل الإعلام ونظام الاتصالات والمواصلات البرقية والسلكية بقيت ضمن السلطة الحزبية ضمانا لحرية القول والتعبير. ويحتفظ كل من البارتي والاتحاد باعلامه المرئي والمسموع وكلها تحت إشراف اجهزتهما الحزبية الخاصة. كما قامت الجبهة الكوردستانية بتسليم مسؤولياتها الكبرى للوزارات والإدارات المحلية ليتم إلحاقها تدريجيا بحكومة الإقليم. كانت كل تلك المنجزات الكبرى قد تحققت لتبديد مخاوف اندلاع الحرب الكوردية – الكوردية والتي استمرت منذ أيار (مايو) 1994 ولم تتوقف إلا بتدخلات ووساطات دولية وإقليمية كان آخرها المبادرة الأمريكية والاتفاق بين الزعيمين البارزاني والطالباني في أيلول (سبتمبر) 1998 حيث اشتمل الاتفاق على إجراء تسوية شاملة والمحافظة على السلام وعدم اللجوء إلى القوة والعنف وتبادل الأسرى وحل المشاكل العالقة بين الطرفين. لقد أضعفت عمليات الاقتتال الداخلي والتي راح ضحيتها اكثر من 3000 آلاف مواطن حسب تقديرات منظمة العفو الدوليةAMNESTY INTERNATIONAL والتي شملت عشرات آلاف ممن تعرضوا للتهجير والإبعاد والمضايقة والملاحقة والانتقام وغير ذلك مما له مساس بحقوق الإنسان، مما أدى إلى إضعاف التجربة إقليميا ودوليا فضلا عن المرارة التي ما تزال عالقة في ذهن الشعب الكوردي.